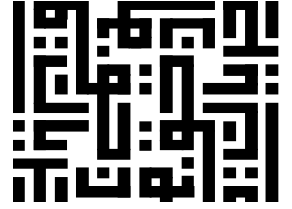


الهيئة الفلسطينية المستقلة
لحقوق المواطن
The Palestinian Independent
Commission for Citizens' Rights



أداء هيئة الحج والعمرة
في موسم الحج
للعام ١٤٢٧ هـ / ٢٠٠٦ م

سلسلة تقارير خاصة رقم (٥١)

أداء هيئة الحج والعمرة في موسم الحج
للعام ١٤٢٧ هـ / ٢٠٠٦ م

فريق العمل

معن ادعيس/ رئيس فريق العمل

أعضاء فريق العمل

أحمد نهاد الغول

مأمون عتيلي

إسلام التميمي

سلسلة تقارير خاصة رقم (٥١)

جميع الحقوق محفوظة للهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، ولا تمانع
الهيئة من اقتباس أي فقرات من هذا التقرير شرط الإشارة إلى المصدر.

رام الله - شباط ٢٠٠٧

عناوين مكاتب الهيئة

غزة

الرمال - مقابل المجلس التشريعي
هاتف: ٢٨٣٦٦٣٢ - ٨ - ٩٧٢
٢٨٢٤٤٣٨
فاكس: ٢٨٤٥٠١٩ - ٨ - ٩٧٢

رام الله

مقابل المجلس التشريعي، مقابل مركز
التلاسيما
هاتف: ٢٩٨٦٩٥٨ - ٢٩٨٧٥٣٦ - ٢ -
٩٧٢
٢٩٦٠٢٤١
فاكس: ٢٩٨٧٢١١ - ٢ - ٩٧٢
ص.ب. ٢٢٦٤

بيت لحم

شارع المهدي - عمارة نزال ط ٣
تلفاكس: ٢٧٥٠٥٤٩ - ٢ - ٩٧٢

نابلس

عمارة جاليريا سنتر ط ٥
تلفاكس: ٢٣٣٥٦٦٨ - ٩ - ٩٧٢

خاتيونس

البلد - عمارة الفرا - ط ٢
972 - 8 - 2069188

الخليل

رأس الجورة - عمارة حريزات - ط ٢
تلفاكس: ٢٢٩٥٤٤٣ - ٢ - ٩٧٢

E - mail: piccr@piccr.org
piccr-g@palnet.com

Internet: <http://www.piccr.org>

ورقة الممولين

المحتويات

7	مقدمة
9	خلفية عامة عن إدارة عملية الحج والعمرة
13	القسم الأول: الإجراءات التحضيرية لعملية الحج
14	أولاً: الإجراءات التحضيرية في المحافظات الشمالية (الضفة الغربية)
34	ثانياً: الإجراءات التحضيرية في المحافظات الجنوبية (قطاع غزة)
41	القسم الثاني: عملية اختيار المواطنين المشاركين في موسم الحج للعام ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م
42	أولاً: عملية اختيار المواطنين في المحافظات الشمالية (الضفة الغربية)
53	ثانياً: عملية اختيار المواطنين في المحافظات الجنوبية (قطاع غزة)
57	القسم الثالث: عملية نقل الحجاج في الذهاب والعودة من وإلى المملكة العربية السعودية
57	أولاً: عملية نقل الحجاج في المحافظات الشمالية (الضفة الغربية)
63	ثانياً: عملية نقل الحجاج في المحافظات الجنوبية (قطاع غزة)
64	القسم الرابع: عملية إسكان الحجاج في المملكة العربية السعودية
64	أولاً: عملية إسكان حجاج المحافظات الشمالية (الضفة الغربية)
69	ثانياً: عملية إسكان حجاج المحافظات الجنوبية (قطاع غزة)

69 القسم الخامس: خدمات هيئة الحج الأخرى في المملكة العربية السعودية

- 69 أولاً: في المحافظات الشمالية (الضفة الغربية)
69 ثانياً: في المحافظات الجنوبية (قطاع غزة)

77 خاتمه/ استنتاجات وتوصيات

85 مرفقات

١. عطاء نقل حجاج المحافظات الشمالية واللائحة المعتمدة في تقدير المخالفات التي يرتكبها متعهد نقل الحجاج.
٢. عطاء إسكان حجاج المحافظات الشمالية واللائحة المعتمدة في تقدير المخالفات التي يرتكبها متعهد سكن الحجاج.
٣. نموذج الاتفاقية الموقعة بين هيئة الحج والعمرة في المحافظات الشمالية وشركات الحج والعمرة.
٤. توزيع حجاج المحافظات الجنوبية حسب المناطق والفئات المختلفة.
٥. آلية التصرف بالمبلغ المدفوع من الحاج في المحافظات الجنوبية.

مقدمة

من الناحية القانونية، هناك رئيس ومجلس إدارة واحد لهيئة الحج والعمرة في محافظات السلطة الوطنية. ولكن من الناحية العملية هناك اختلاف في الإجراءات المتبعة في إدارة عملية الحج في المحافظات الشمالية وتلك المتبعة في المحافظات الجنوبية. ويظهر هذا الاختلاف في أغلب تفاصيل عملية الحج، كالإجراءات المتبعة في تسجيل المواطنين الراغبين في أداء الحج، آلية اختيار الحجاج، طريقة توزيع تأشيرات الحج، آليات نقل الحجاج وإسكانهم في المملكة العربية السعودية، وكذلك هناك اختلاف واضح في آلية اختيار الفئات المختلفة في البعثة الرسمية المرافقة للحجاج.

لقد أثار هذا الاختلاف على بنية هذا التقرير، فانقسم الحديث فيه إلى قسمين، قسم خاص بالإجراءات التي تم إتباعها في فرع هيئة الحج الموجود في المحافظات الجنوبية، وقسم آخر خاص بالإجراءات التي تم إتباعها في إدارة هيئة الحج الموجودة في المحافظات الشمالية. ولم يعد التوحيد الذي نطلبه هو فقط خاص بالتشريعات والقوانين المعمول بها في محافظتنا الجنوبية والشمالية، وإنما أيضا نحن بحاجة إلى توحيد إجراءات العمل في وزاراتنا ومؤسساتنا الرسمية أيضا، وبغض النظر عن مكان وجودها، وأيا كان مسؤولها الرئيسي سواء من المحافظات الشمالية أو المحافظات الجنوبية للسلطة الوطنية الفلسطينية.

كما يبدو أن نهج السلطة الوطنية في إدارة القطاعات المختلفة وإنشاء المؤسسات العامة لم يختلف عن بداية عهدها، فقد كان موضوع الحج والعمرة يدار عن طريق وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، غير أن مجلس الوزراء في العام ٢٠٠٥ لجأ إلى إنشاء هيئة باسم هيئة الحج والعمرة وتفويضها بإعداد كافة الترتيبات اللازمة للحجاج، ثم ما لبث أن عاد مجلس الوزراء في نهاية العام ٢٠٠٦ وأصدر قراره القاضي بضم هيئة الحج إلى وزارة الأوقاف والشؤون الدينية.

في هذا التقرير تحاول الهيئة تحقيق غايتين. الغاية الأولى، مراقبة أداء هيئة الحج والعمرة كإحدى المؤسسات العامة في السلطة الوطنية، والتأكد من أنها تعمل وفق أسس عادلة من أجل توفير فرص متساوية للمواطنين الراغبين في أداء شعيرة الحج، ولا سيما في موسم الحج لعام ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م. أما الغاية الثانية، فتتمثل في تمكين المواطن من ممارسة حقه في الاطلاع على المعلومات، ولا سيما حقه في الاطلاع على أهم الوثائق التي عملت بموجبها هيئة الحج والعمرة، في مقدمة لممارسة حقه في إبداء رأيه في هذه الوثائق وما ورد فيها من معلومات.

وتجدر الإشارة إلى أن إدارة عملية الحج تحتوي على إجراءات كثيرة لا يمكن للهيئة الإمام بها، وبالتالي الرقابة عليها، من خلال متابعتها لموسم حج واحد فقط، وإنما بحاجة إلى متابعات موسمية مستمرة.

خلفية عامة عن إدارة عملية الحج والعمرة في السلطة الوطنية

في ٢٠٠٥/٨/١٦، قام مجلس الوزراء في السلطة الوطنية بفصل إدارة هيئة الحج والعمرة عن وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، وأنشأ هيئة خاصة تابعة له مباشرة باسم هيئة الحج والعمرة.^١ ونص قرار إنشاء هيئة الحج على أن تتمتع هذه الهيئة بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري. كما نص القرار المذكور على أن يتولى إدارة هيئة الحج والعمرة مجلس إدارة مكون من سبعة أشخاص، اثنين منهم معينين بصفتهم الشخصية،^٢ وخمسة آخرين معينين بصفتهم الوظيفية.^٣ وقد تم تعيين رئيس لهيئة الحج والعمرة وافتتاح مكتب رئيسي لها في المحافظات الشمالية ومكتب آخر في المحافظات الجنوبية، وتم افتتاح مكنتين فرعيين أيضا في المحافظات الشمالية، احدهما في مدينة الخليل والآخر في مدينة نابلس.

وعلى الرغم من أن هيئة الحج والعمرة لم تدير الإجراءات المتعلقة بعملية الحج سوى في موسمين (موسم عام ١٤٢٦ هـ / ٢٠٠٦م، وموسم عام ١٤٢٧ هـ / ٢٠٠٥)، إلا أن مجلس الوزراء عاد واتخذ قرارا بتاريخ ٢٠٠٦/١١/٦ يقضي بضم هيئة الحج والعمرة إلى

^١ قرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ٢٠٠٥/٨/١٦.

^٢ وهم السيد جميل عثمان ناصر/ رئيسا لهيئة الحج والعمرة، والسيد زياد الرجوب نائبا لرئيس هيئة الحج والعمرة.

^٣ وهم ممثلون عن الوزارات التالية: المالية، النقل والمواصلات، الصحة، الإعلام، والسياحة والآثار.

وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، على أن تسري إجراءات الضم بعد انتهاء موسم الحج لهذا العام.⁴

ترى الهيئة أن فصل إدارة الحج والعمرة عن وزارة الأوقاف والشؤون الدينية وإدارتها عن طريق مؤسسة عامة تتبع مجلس الوزراء في العام ٢٠٠٥، ثم ضمها في العام ٢٠٠٦ إلى وزارة الأوقاف، مع ما اكتتف القرار من غموض وعدم وضوح المقصود بـ"الضم"، لم يكن قرارا سليما ومستندا إلى دراسة وافية لآلية إدارة عملية الحج، بقدر ما استند إلى أسباب أخرى قد لا تكون سليمة.

الإنجازات والايجابيات المتحققة من هيئة الحج والعمرة

بحسب هيئة الحج والعمرة،⁵ فقد استطاعت خلال فترة عملها القصيرة تحقيق الإنجازات التالية:

١. الحد من تخصيص "كوتات" لجهات رسمية أو غير رسمية إلا في إطار البعثة الرسمية.
٢. الطلب من المواطنين الذين يحجون ضمن البعثة العسكرية (التأشيرات المخصصة لمؤسسة رئاسة السلطة الوطنية) أن يدفعوا رسوم الحج كاملة وكغيرهم من الحجاج، حيث كانوا يحجون في السابق دون أن يدفعوا أية رسوم، وعلى نفقة هيئة الحج، وهي في الحقيقة على نفقة الحجاج.
٣. أصبحت الطواقم المرافقة للحجاج فاعلة ومحددة بشكل أوضح من ذي قبل.

⁴ قرار مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٦/١١/٦.

⁵ مقابلة الهيئة لمدير الحج في هيئة الحج والعمرة في رام الله بتاريخ ٢٠٠٦/١١/٢٦.

٤. إشراك أكثر من مؤسسة في اختيار المرشدين الدينيين، بعدما كان هذا الأمر حكراً على وزارة الأوقاف والشؤون الدينية.
٥. توقيع اتفاق مع وكيل وزارة الحج والعمرة السعودي عام ٢٠٠٦ يتعلق بالحج حيث تم لأول مرة منح الشركات الفلسطينية كوداً سورياً خاصاً بها للحج والعمرة، والارتباط بكفلاء سعوديين مباشرة ودون المرور بوساطة شركات أردنية، وقد منحت ١٢ شركة فلسطينية فقط هذا الكود، وانحصر فيها تسجيل الحجاج والمعتمرين.^٦
٦. أجرت هيئة الحج والعمرة خلال العام ٢٠٠٦ اتفاقيات مع وزير الداخلية الأردني ومع مدير الأمن العام الأردني ومع القنصلية السعودية لتسهيل سفر الحجاج ومعتمري المحافظات الشمالية عبر الجسور والنقاط الحدودية ومنع تأخيرهم، وكذلك إعفاء المعتمرين من دفع مبلغ العشرة دنانير على الجانب الأردني كضريبة عدم ممانعة وخمسة دنانير عند معبر المدورة السعودي.^٧
٧. تمكين الجميع من الاطلاع على اتفاق التعاون الموقع بين هيئة الحج الفلسطينية ووزارة الحج السعودية، حيث لم يكن هذا الأمر متيسراً في السابق.
٨. التشدد بحق الشركات التي تقدم الخدمات في مواسم العمرة والتي تخالف التعليمات المتعلقة بالنقل والسفر والعودة وترتيبات الدفع.

^٦ يشار إلى أن عدد الشركات التي أهلتها هيئة الحج والعمرة لتسجيل الحجاج ومرافقتهم في موسم الحج لهذا العام بلغ ٨٦ شركة في المحافظات الشمالية و٧٢ شركة في المحافظات الجنوبية.

^٧ يعتبر معبر المدورة المعبر الحدودي ما بين الأردن والسعودية الذي تدخله الحافلات التي تحمل حجاج فلسطين.

٩. التبكير في عملية اختيار المواطنين المقبولين للحج من بين المواطنين المسجلين للحج، حيث كانت الإجراءات التي تتم في الأعوام السابقة لاختيار المواطنين المشاركين في أداء الحج لا تسعف في الإعلان عن المواطنين المختارين إلا بعد فترة من عيد الفطر، ولكن هذا العام تم إجراء القرعة والإعلان عن أسماء المرشحين لأداء الحج في هذا العام قبل شهر رمضان (بتاريخ ٥ و ٦/٩/٢٠٠٧).

١٠. تحقق الرقابة الإدارية والمالية المباشرة على شركات الحج والعمرة وتوقيع المخالفات الإدارية والمالية عليها عبر تلقي الشكاوى من المواطنين الحجاج والمعتمرين أو من جهات أخرى. وهذا ما لم يكن معمول به من قبل وزارة الأوقاف والشؤون الدينية.

القسم الأول: الإجراءات التحضيرية لعملية الحج

في إطار تحضيراتها لعملية الحج لهذا العام، عملت هيئة الحج والعمرة على استكمال تسجيل المواطنين الراغبين في الحج، وعملت على إعادة تأهيل وترخيص شركات الحج التي يمكنها تسجيل الحجاج ومرافقتهم في موسم الحج، ووقعت اتفاقاً مع السلطات السعودية المسؤولة عن الحج، عالج كافة الأمور التسهيلية والإجرائية المتعلقة بالحج، كما نفذت هيئة الحج والعمرة جملة من الإجراءات اللازمة لنقل الحجاج إلى المملكة العربية السعودية وإسكانهم فيها، وعملت على تنفيذ ومتابعة إجراءات تشكيل البعثة الرسمية المرافقة للحجاج. وفيما يلي شرحاً مفصلاً عن الإجراءات التحضيرية التي عملتها هيئة الحج والعمرة لأداء شعيرة الحج:

أولاً: الإجراءات التحضيرية في المحافظات الشمالية (الضفة الغربية)

١. عملية تسجيل الحجاج

بتاريخ ٢٠/٧/٢٠٠٦، أعلنت هيئة الحج والعمرة عن بدء تسجيل الراغبين في الحج لهذا الموسم في عدد من القرى والمدن في المحافظات الشمالية،^٨ وخاصة المناطق التي ليس فيها عدد كافي من المسجلين أو أنهم كانوا قد سجلوا خلال فترة ما بعد عام ٢٠٠٢، غير أنهم لم يؤكدوا تسجيلهم للحج، بما يفيد عدولهم عن الحج في هذا العام.^٩

أما بالنسبة لكيفية التسجيل فقد قامت هيئة الحج والعمرة بالإعلان عن فتح باب التسجيل للحج في الصحف المحلية لمدة ثلاثة أيام، ومن خلال التلفزة والإذاعات المحلية وعبر خطباء المساجد، واستمر التسجيل أسبوعاً من خلال توجه المواطنين إلى مراكز مععلن عنها

^٨ اشترطت هيئة الحج والعمرة في الراغبين بالتسجيل للحج الآتي:

١. حضور الراغب في الحج شخصياً.
٢. اصطحاب بطاقة إثبات شخصية وصورة عنها.
٣. التسجيل فقط لمن لم يسبق لهم الحج في الأعوام السابقة.
٤. التسجيل فقط للمناطق المععلن عنها، على أن يتم فتح باب التسجيل للحج للمناطق الأخرى في الأعوام القادمة.
٥. يعتمد العنوان المسجل في البطاقة الشخصية.

^٩ يشار إلى أن مناطق الخليل، جنوب الخليل، القدس وجزء من مناطق نابلس وبيت لحم لم يسمح بالتسجيل فيها بسبب وجود عدد كبير من المسجلين فيها منذ العام ٢٠٠٢، ولم يحالفهم الحظ في القرعة للحج في الأعوام السابقة.

مسبقا في كافة المحافظات. وكذلك كان الإعلان الصادر في الصحف يطلب من المسجلين سابقا تأكيد التسجيل لدى هيئة الحج والعمرة بالنسبة للمسجلين في الأعوام السابقة، وذلك من أجل الدخول في القرعة، وقد استمرت عملية التسجيل وتأكيد التسجيل مدة أسبوع، وكان ينظر كذلك بطلبات متأخرة إلى اليوم الأخير قبل القرعة من قبل اللجنة القانونية في هيئة الحج سواء المتعلقة بالتسجيل أو تأكيد التسجيل إذا ما كان تأخر المسجل عن التسجيل أو تأكيد التسجيل مبررا ويسنده عذرا مقبولا.

ولكي لا يحصل أن يحج أي شخص مرتين في الوضع الطبيعي فإن لدى هيئة الحج والعمرة سجلا بكافة المواطنين الذين حجوا من تاريخ استلام السلطة الوطنية لمف الحج ويتم مقارنة أسماء المقبولين للحج مع أسماء الحجاج الذين حجوا في الأعوام السابقة. وخلال هذا العام، أصبح يتم الطلب من كل راغب بالتسجيل للحج حلف اليمين على أنه لم يسبق له الحج، إلا إذا كان يشارك في الحج لهذا العام كمرافق لأحد محارمه.

٢. ترخيص شركات الحج

بتاريخ ٢٤/٥/٢٠٠٦، أعلنت هيئة الحج والعمرة عن أسماء شركات الحج والعمرة المؤهلة والمرخصة من قبلها لموسم حج ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م في المحافظات الجنوبية والشمالية، وقد يكون هذا الإعلان هو الوحيد الذي تضمن معلومات عن الشركات المرخصة في المحافظات الجنوبية والشمالية معا.

وبالعادة، تطلب هيئة الحج من الشركات الراغبة في الحصول على ترخيص وإعادة تأهيل أن تقدم الوثائق التالية:

١. شهادة حسن سلوك.
٢. شهادة تسجيل الشركة الصادرة عن وزارة الاقتصاد الوطني.
٣. شهادة عضوية من الغرفة التجارية.
٤. شهادة من ضريبة الدخل.
٥. شهادة ترخيص من وزارة السياحة بالنسبة للشركات السياحية.
٦. ما يثبت أن للشركة مكتبا وعنوانا معروفيين.

ويتوجب على كل شركة دفع مبلغ ٢٠٠ دينار أردني كرسوم اعتمادها كشركة مؤهلة، وأن تقوم الشركة بتحرير شيك كفالة بقيمة ١٥-٢٠ ألف دينار أردني لضمان عدم مخالفتها للتعليمات الرسمية. وإذا لم يسجل لدي الشركة أكثر من ٥٠ حاجا تقوم بعقد ائتلاف مع شركة أخرى مؤهلة للوصول إلى هذا العدد.

وقد أفاد مدير عام هيئة الحج في المحافظات الشمالية إلى انه تم ترخيص ٨٦ شركة حج وعمرة هذا العام.^{١٠} لكن في المقابل، طالبت نقابة شركات الحج بأن يتم إشراكها من قبل هيئة الحج في عملية اعتماد أي شركات حج جديدة. حيث لم تتجاوز الشركات المرخصة في العام الماضي الـ ٦٠ شركة في حين أنها تجاوزت ٨٦ شركة في هذا العام، وهذا بدوره خلق منافسة غير مشروعة بين هذه الشركات^{١١}.

¹⁰ بحسب إعلان هيئة الحج والعمرة بتاريخ ٢٤/٥/٢٠٠٦، بلغ عدد الشركات المرخص لها من قبل هيئة الحج ٨٣ شركة في المحافظات الشمالية، و ٧٢ شركة في المحافظات الجنوبية.

¹¹ لقاء الهيئة بالسيد نايف أبو هليل/ نقيب شركات الحج والعمرة في دورا- الخليل بتاريخ ٢٠٠٧/٢/١٤.

التعاقد مع شركات الحج

تقوم هيئة الحج والعمرة بتوقيع اتفاقية مع شركات الحج التي ستقوم بمرافقة الحجاج إلى المملكة العربية السعودية، تلزم هذه الشركات بتقديم مجموعة من الخدمات للحجاج الذين ترافقهم. وتشتترط الاتفاقية أن توفر هذه الشركات عددا من الإداريين بواقع إداري واحد في كل حافلة، تقوم هيئة الحج بمنحهم تأشيرات حج،^{١٢} بما يعني أن هناك حوالي ٩٠ إداريا يتبعون شركات الحج يرافقون الحافلات التي نقل الحجاج إلى السعودية.^{١٣}

وفي مقابل مبلغ الـ ٦٠ ديناراً التي تتقاضاها شركات الحج والعمرة عن كل حاج، وتوفير تأشيرة إداري، تكون هذه الشركات ملزمة بتقديم الخدمات التالية للحجاج المسجلين لديها:^{١٤}

١. الاحتفاظ بالوثائق والمستندات الرسمية الخاصة بالحجاج.
٢. المحافظة على أمتعة الحجاج في المدينة المنورة ومكة المكرمة.
٣. انجاز معاملات الحجاج الرسمية لدى السلطات المختصة.

¹² علماً بأن نموذج الاتفاق الموقع بين هيئة الحج والعمرة الذي تم تزويد الهيئة به يتحدث عن إداري واحد لكل حافلتين. ويشار إلى أنه يتم تداول معلومات بين المواطنين تقيد أن شركات الحج تقوم بالتصرف ببعض التأشيرات التي تحصل عليها للإداريين بالبيع للمواطنين الذين لا يكونوا قد حصلوا على تأشيرة للحج في القرعة.

¹³ هذا بالإضافة إلى الـ ١٢ تأشيرة التي تمنح لمرافقي متعهد نقل الحجاج.

¹⁴ لمزيد من التفصيل انظر تفاصيل الاتفاق الموقع بين هيئة الحج وشركات الحج في المحافظات الشمالية،

مرفق رقم ٣.

٤. استقبال الحجاج وإسكانهم والعمل على راحتهم، والإبلاغ عن أية نواقص في العمارة التي يسكنونها.
٥. مرافقة الحجاج في أماكن تجمعاتهم، وتنقلاتهم ومرافقتهم على مدار الساعة في العمائر التي يسكنونها وأثناء تأدية مناسك الحج والعمرة وأثناء تواجدهم في المشعر الحرام. واستقبالهم ومرافقة الحجاج إلى المرافق الصحية.

وهذا العام، عقدت أغلب شركات الحج ائتلافات مع غيرها من الشركات حتى تستفيد من تأشيرة الإداري المخصصة لكل خمسين حاجا. حيث لم يتجاوز عدد الشركات التي تجاوزت نسبة الحسم وتمكنت من تسجيل خمسين حاجا فأكثر سوى ٢٨ شركة حج فقط.^{١٥}

مخالفات شركات الحج

لقد أدى الارتفاع غير المدروس في عدد شركات الحج المؤهلة إلى حدوث عمليات منافسة غير مشروعة بين هذه الشركات. فقد لجأت بعض شركات الحج إلى دفع مبلغ ٦٠ دينارا لعدد من الحجاج لتحفيزهم على التسجيل لديها، حتى تتمكن من إكمال الخمسين حاجا، وبالتالي الحصول على تأشيرة إداري، يفترض فيه خدمة الحجاج، لكنها تقوم ببيع التأشيرة التي تحصل عليها إلى مواطن عادي، وبسعر مرتفع يتراوح بين ١٢٠٠ - ١٥٠٠ دينار.^{١٦} كما لجأت شركات أخرى إلى الطلب من بعض الأشخاص (غير الراغبين في الحج) بالتسجيل للحج وإذا حالفهم الحظ في القرعة وحصلوا على "قيشة للحج"، يقومون ببيعها للشركة المذكورة، ثم تقوم هذه الشركة ببيعها

¹⁵ لقاء الهيئة بمدير الحج في هيئة الحج والعمرة في المحافظات الشمالية بتاريخ ٢٦/١١/٢٠٠٦.

¹⁶ لقاء الهيئة بالسيد نايف أبو هليل/ نقيب شركات الحج والعمرة في دورا- الخليل بتاريخ ١٤/٢/٢٠٠٧.

للمرغبيين في الحج بسعر أعلى، بعد أن تقوم الشركة المذكورة باستبدال اسم الحاج الذي خرج في القرعة وحصل على فيشة حاج بغيره من الحجاج لدى هيئة الحج والعمرة.

٣. توقيع بروتوكول تعاون مع الحكومة السعودية بشأن الحج عملت هيئة الحج والعمرة على توقيع اتفاق مع الحكومة السعودية حول كافة الأسس والترتيبات المتعلقة بشؤون حجاج أراضي السلطة الوطنية للعام ١٤٢٧ هـ / ٢٠٠٦ م. وقد عالج الاتفاق جملة من الأمور المتعلقة بالأمور التالية:

- عدد الحجاج الذين سيشاركون في موسم الحج لهذا العام.
- أعضاء البعثة الطبية والإدارية المرافقة للحجاج.
- منافذ الدخول للحجاج في مرحلة القدوم والمغادرة.
- التعليمات الخاصة بالنقل في مدن الحج والمشاعر المقدسة.
- تعليمات استخدام السيارات الخاصة في مدن الحج والمشاعر المقدسة.
- تعليمات الإسكان في مكة المكرمة والمدينة المنورة.
- تعليمات السكن في المشاعر المقدسة (عرفات - منى).
- التعليمات المتعلقة بالتفويج لجسر الجمرات.
- التعليمات المنظمة لقدم الحجاج عن طريق الشركات والوكالات السياحية والجمعيات الخيرية.
- الخدمات المميزة والخاصة التي تقدمها المؤسسات الأهلية لأرباب الطوائف.
- تعليمات وزارة الصحة السعودية والاشتراطات الصحية الواجب توفرها في الحجاج.
- تعليمات فتح المستشفيات والمراكز الصحية التابعة لبعثات الحج.
- إجراءات الصحة والسلامة فيما يخص إعاشة الحجاج.

- التعليمات المتعلقة بالهدي والأضاحي.
- التعليمات المنظمة لدفع عوائد الخدمات وأجور النقل.
- توعية الحجاج في بلادهم.

٤. التعاقد مع متعهد لنقل الحجاج من وإلى المملكة العربية السعودية

بغرض نقل الحجاج من أماكن تجمعهم في فلسطين عبر غور نمرين في الأردن إلى المملكة العربية السعودية وبالعكس، عملت هيئة الحج والعمرة على طرح عطاء لنقل حجاج المحافظات الشمالية (الضفة الغربية) برا.^{١٧} وقد تقدمت لهذا العطاء عدد من الشركات، ولدى دراسة هيئة الحج لهذه العطاءات، بحضور ديوان الرقابة الإدارية والمالية وأعضاء في المجلس التشريعي ونقابة شركات الحج والعمرة وأعضاء من مجلس إدارة هيئة الحج والعمرة، تم ترسية العطاء على شركة أبو خلف للسياحة والسفر.^{١٨} علماً بأن السعر المحدد في كراسة عطاء الشركة المذكورة هو ٢١٩ ديناراً كأجرة نقل الحاج الواحد.^{١٩}

¹⁷ مناقصة رقم ١٤٢٧/٢، المرفق رقم ١.

¹⁸ ويشار إليه فيما بعد "بمتعهد النقل". ويذكر كذلك أن عطاء نقل الحجاج كان قد رسي على ذات المتعهد الذي كان يرسو عليه العطاء في السنوات السابقة.

¹⁹ وتشمل أجرة النقل المذكورة الأمور التالية:

١. نقل الحاج من المحافظة التي يسكنها إلى مدينة الحجاج في غور نمرين - الأردن.
٢. رسوم الجسر الإسرائيلي (١٣٥ شيكل تقريباً).
٣. رسوم غور نمرين/ الأردن والبالغه خمسة دنائير.
٤. نقل الحاج من غور نمرين إلى المدينة المنورة ثم مكة المكرمة ثم المشاعر (منى وعرفات).
٥. نقل الحجاج في طريقهم من السعودية إلى فلسطين.

وتلتزم الشركة التي رسي عليها عطاء نقل الحجاج بالشروط التالية:²⁰

(أ) الالتزام بالبرنامج الزمني المعد من قبل هيئة الحج والعمرة لسفر الحجاج.

(ب) الالتزام بنقل الحجاج برا من أماكن تجمعهم في فلسطين وإعادتهم إلى نفس نقطة الانطلاق، وفقا لما يلي:

١. نقل الحجاج داخل فلسطين من أماكن تجمعهم إلى مدينة الحجاج في غور نمرين- الأردن ذهابا لأداء فريضة الحج وإيابا بعد أداء الفريضة بحافلات سياحية مكيثة حديثه تتوفر فيها وسائل الأمان والراحة للحجاج.

٢. يجب أن تكون جميع الحافلات المخصصة لنقل الحجاج مستوفية لكافة التراخيص اللازمة من جهات الاختصاص من الدول التابعة لها موديل ٢٠٠٢ فما فوق من مدينة الحجاج في غور نمرين إلى أماكن سكنهم في المدينة المنورة ومنها إلى أماكن سكنهم في مكة المكرمة وتصعيدهم إلى عرفات ثم المزدلفة ثم منى ثم إلى سكنهم في مكة المكرمة بنفس الحافلات أو بحافلات مستأجرة بنفس المواصفات ثم العودة بهم بعد إتمام مناسك الحج كاملة بالحافلات التي نقلتهم من مدينة الحجاج في غور نمرين.

(ت) يلتزم متعهد النقل باختيار العاملين معه (سائقين وفنيين وإداريين) من أصحاب الكفاءة والخبرة والأخلاق الحميدة وممن يتحلون بالصبر. كما يلتزم بتوفير سكن خاص بهم منفصل عن سكن الحجاج.

²⁰ مناقصة رقم ١٤٢٧/٢، المرفق رقم ١.

ويكون لهيئة الحج وقف أي من العاملين مع متعهد النقل عن العمل إذا رأته منه أي تصرفات سيئة.

حول مواصفات الحافلات

بحسب المواصفات الواردة في عطاء نقل الحجاج، من المفترض أن تتوفر الشروط العامة التالية في الحافلات المجهزة لنقل الحجاج إلى المملكة العربية السعودية وبالعكس:

- وجود سائق احتياطي لكل حافلة.
- وجود حافلة فارغة لكل عشرين حافلة، وبنفس مواصفات تلك الحافلات، ترافقها طول الطريق ذهاباً وإياباً، ويتم استعمالها عند اللزوم في حال تعطل إحدى حوافل الحجاج.
- وجود ورشة ميكانيكية ترافق كل حافلة حجاج، محمولة على سيارة خاصة طوال الرحلة مع توفير قطع الغيار والمعدات اللازمة وكل ما يلزم للحافلات في حالة تعطل احدها.
- وجود بوليصة تأمين على حياة حجاج الحافلة.
- وجود لباس معين للسائقين وبطاقة تدل وتعرف عليه.

أما الشروط الخاصة الواجب توفرها في كل حافلة فنتلخص في الآتي:

- أن لا تقل سنة إنتاج الحافلة عن عام ٢٠٠٢، ومرخصة ومزودة بوثائق التأمين والترخيص اللازمة.
- تتسع لما لا يقل عن ٤٢ راكب.
- تحتوى على مقاعد مريحة ويوجد بينها مسافات واسعة وغير ضيقة.

- وجود أماكن خاصة لتحميل أمتعة الحجاج حسب المواصفات الدولية المتعارف عليها.
- وجود دورة مياه صالحة للاستعمال في كل حافلة.
- وجود ثلاجة ثابتة أو متنقلة لمياه الشرب صالحة للاستعمال في كل حافلة.
- وجود ميكروفون صالح للاستعمال في كل حافلة.

وبغرض التأكد من توفر الشروط التي وردت في كراسة عطاء النقل في الحافلات التي وفرها متعهد النقل الذي رسى عليه عطاء نقل الحجاج، شكلت هيئة الحج والعمرة لجنة فنية للكشف على تلك الحافلات، وتألقت اللجنة من ثلاثة أعضاء: ممثل عن هيئة الحج والعمرة/ رئيساً، ممثل عن وزارة النقل والمواصلات الفلسطينية/ عضواً، وممثل عن ديوان الرقابة المالية والإدارية/ عضواً.

وبلغ عدد الحافلات المقرر أن تنتقل الحجاج إلى السعودية حوالي ٨٢ حافلة، ٥٢ منها عائدة لشركات أردنية، والبقية عائدة لشركات نقل سعودية. وقد تم الكشف على كافة الحافلات العائدة لشركات أردنية، غير أنه لم يتم الكشف إلا على حافلة واحدة من الحافلات العائدة لشركات سعودية، باعتبار أن كافة الحافلات الأخرى سوف تكون بنفس المواصفات، وذلك نتيجة إلى أن الكشف تم في الأردن، ولم يكن بالمقدور إحضار جميع الحافلات السعودية الترخيص إلى الأردن للكشف عليها، إضافة إلى أن لجنة الكشف لم تذهب إلى السعودية.

ترى الهيئة انه كان من المفروض في لجنة الكشف الفلسطينية أن تعمل على الكشف على كافة الحافلات سواء العائدة إلى شركات أردنية أو شركات سعودية، فقد لا تكون الحافلات الأخرى التي لم يتم الكشف عليها بنفس مواصفات الحافلة التي خضعت للكشف، أو أن يتم الكشف على هذه الحافلات بطرق أخرى.

٥. التعاقد مع متعهد لإسكان الحجاج في المملكة العربية السعودية
بغرض إسكان حجاج المحافظات الشمالية في المدينة المنورة ومكة المكرمة، عملت هيئة الحج والعمرة على طرح عطاء للسكن. وقد تقدم لهذا العطاء عدة شركات، وعند دراسة هيئة الحج لهذه العطاءات، رسي العطاء على شركة سنابل الخير- نابلس،^{٢١} علماً بأن السعر المحدد في كراسة عطاء الشركة المذكورة هو ٣٧٣ دينار كأجرة إسكان الحاج الواحد.

وقد حدد عطاء السكن المذكور الشروط والمواصفات الفنية اللازم توفرها في سكن الحجاج، ومن أهمها التالية:^{٢٢}
١. بعد المسافة عن الحرم في المدينة أو مكة المكرمة كما يلي:
• أن يكون السكن في المدينة المنورة بحد أقصى ٧٥٠ متر عن المسجد النبوي.

²¹ ويشار إليه فيما بعد بـ"متعهد السكن". يذكر أن عطاء إسكان حجاج المحافظات الشمالية قد رسي على المتعهد ذاته الذي يرسو عليه العطاء منذ عدة سنوات. وأشار نائب رئيس هيئة الحج في المحافظات الشمالية إلى أن خبرة الشركة التي تقدمت لعطاء السكن تؤخذ بعين الاعتبار لدى تحديد الجهة التي سيرسو عليها عطاء السكن، فليس من المعقول اختيار شركة تعطي سعراً اقل ومواصفات أفضل، ولكن لا توجد لديها خبرة في موضوع استئجار وإسكان الحجاج.

²² لمزيد من التفصيل انظر عطاء سكن الحجاج، مرفق رقم ٢.

- أن يكون بعد السكن في مكة المكرمة عن الحرم بحد أقصى ٢٥٠٠ متر.
- ٢. يجب أن تكون جميع العمارات المستأجرة في مكة المكرمة أو المدينة في موقع واحد ومتجاورة أو كحد أقصى في موقعين وبحالة جيدة وجديدة، وألا يقل استيعاب العمارة المؤجرة عن إسكان مائتي حاج على الأقل.
- ٣. أن يتوفر في كل غرفة عدد من الأسرة بما يتناسب مع مساحتها، بحيث لا تقل المساحة المخصصة لكل حاج في سكن المدينة المنورة عن ٤ م² ومكة المكرمة عن ٣،٥ م² وألا يسمح بإسكان أكثر من عشرة حاج في قاعة واحدة مهما بلغت مساحتها.
- ٤. أن تكون الغرف والصالات في السكن المستأجر للحاج مفروشة بالموكيت النظيف، ومزودة بأسرة قوية بمقاس ١٩٠×٨٠سم، مع فرشاة جديدة لا يقل سمكها عن ١٠ سم، ومخدة جديدة وشرشف جديد للغطاء.
- ٥. أن تكون الإضاءة في جميع أجزاء المبنى المستأجر كافية وسليمة.
- ٦. أن يحتوي المبنى على مساعد سليمة وبحالة جيدة وصالحة للاستعمال ومطابقة للمواصفات الفنية وأن تتناسب المصاعد من حيث العدد والسعة مع عدد الحاج الساكنين في البناية وعدد الطوابق.
- ٧. أن تكون العمارات واقعة على شوارع واسعة وتسهل حركة المرور منها واليها، وتكون في مكان يوجد به محلات وتجمعات تجارية تفي حاجة الحاج.

٨. أن يكون في كل شقة مطبخ مجهز بموقد غاز ثلاث عيون صالح للاستعمال، وموضوع على قاعدة خاصة ومزود باسطوانة غاز مملوءة باستمرار وعلى حسابه الخاص، حوض غسيل للجلي، مروحة شفط، برميل بلاستيك به كيس نايلون في كل مطبخ، وألا يكون هناك أي تلف أو خلل في مواسير المياه أو الصرف الصحي، كما يجب توفير ثلاجة صالحة وكبيرة، وغسالة سعة ٥ كغم على الأقل في كل شقة.
٩. أن تحتوي كل شقة على حمام عدد ٢ صالحين ونظيفين وبحالة جيدة التهوية، ويحتوي كل حمام على سيفونات صالحة للعمل وعلاقات ملابس وسخان كهربائي للمياه الساخنة وموزع لها صالحة للعمل وكذلك سلة مهملات بها كيس نايلون وكشاشة جديدة ومكنسة جديدة وكذلك في كل حمام.
١٠. أن يكون في كل شقة طفاية حريق (بودرة) واحدة سعة ٥ كغم على الأقل، وطفاية حريق بودرة في مدخل كل بناية لا تقل عن ٨ كغم، مع توفير وسائل السلامة الأخرى، طبقاً لتعليمات الدفاع المدني السعودي.
١١. أن يتوفر في كل شقة مياه عذبة باردة صالحة للشرب، وذلك بوضع ثلاجتي صنابير في كل طابق.
١٢. يجب أن تحتوي كل غرفة على علاقات ملابس يتناسب عددها مع عدد الحجاج في كل غرفة، وعلى مكيف تبريد هواء صالح للاستعمال.
١٣. توفير خطي تلفون (بدون صفر) في كل بناية أحدهما للاستعمال الرسمي للبعثة، والثاني لخدمة الحجاج والمتعهد.

١٤. يجب أن يتوفر طاقم صيانة في كل بناية ويسند المسؤولية فيه لشخص محدد ويضع في مدخل كل بناية لوحة إعلانية بالخط الواضح تحدد مهمة كل شخص من العاملين فيها، مع اسم المناوب في كل مناوبة، حتى يسهل رجوع الحجاج إليه عند حدوث أي عطل في البناية.

١٥. تكون مدة الإقامة في السكن خمس ليالي لكل رحلة تبدأ من يوم ٢٦ ذو القعدة، وتكون الإقامة في مكة المكرمة حتى نهاية شهر ذي الحجة.

ومن أهم التعهدات الإدارية التي يتوجب على متعهد السكن توفيرها الأمور التالية:

١. إبلاغ هيئة الحج بأسماء المسؤولين والإداريين العاملين معه لخدمة الحجاج، ويكون عدد العاملين من قبل المتعهد في الخدمات عشرين عاملاً.^{٢٣}

٢. إيفاد عدد من إدارييه إلى كل من المدينة المنورة ومكة المكرمة قبل وصول الحجاج بسبعة أيام على الأقل، وذلك لاستقبال الحجاج واصطحابهم للسكن المخصص لهم.

٣. يلتزم المتعهد بأن يكون جميع الإداريين العاملين معه لخدمة الحجاج من ذوي الاختصاص، وأن يكون لهم لباس خاص بهم مع شارة مميزة باسم الشركة.

٤. يلتزم المتعهد بالتنسيق مع شركات خدمة الحجاج المعتمدة من هيئة الحج بشأن توزيع السكن على شركات الخدمة مع

²³ يتغير العدد بتغيير عدد الحجاج في كل عام.

مراعاة فصل الشقق المخصصة للنساء عن الشقق المخصصة للرجال.

٥. يلتزم متعهد السكن بعمل الآتي وعلى حسابه الخاص:

- طباعة نموذج بطاقة شخصية بعدد جميع الحجاج مجلته، وطباعة استيكر لكل غرفة لتسجيل أسماء الحجاج عليها وتسليمها لشركات الخدمة لإصاقها.
- عمل أساور نايلون توضع على معصم الحاج مدون عليها اسمه وجنسيته. كما يجب على المتعهد تسليم هذه الأشياء إلى شركات خدمة الحجاج لتوزيعها عليهم قبل السفر بمدة لا تقل عن ثلاثة أيام.

٦. يجب على المتعهد أن يؤمن سيارتين مع سائق لكل منها على حسابه الخاص لخدمة الحجاج على مدار الساعة تتواجد في مقر البعثة الرسمية للحج وتحت تصرفها في كل من المدينة المنورة ومكة المكرمة.

٧. يلتزم المتعهد بتوفير مكان مناسب لتأمين أمتعة حجاج المحافظات الشمالية في نفس السكن في المدينة المنورة أثناء تواجدهم في مكة المكرمة، يكون الحفاظ عليها من مسؤوليته المباشرة، وتكون أجرتها على حساب المتعهد.

٨. يلتزم المتعهد بتأمين شقه على حسابه الخاص في كل عمارة سكنية للحجاج الفلسطينيين يتم استعمالها سكناً للأطباء ومساعدتهم بحيث لا تقل عن ثلاث غرف.

٩. يلتزم المتعهد بتأمين سكن بحسب المساحة المقررة للحاج في كل من المدينة المنورة ومكة المكرمة وفقاً لكل من الفئات التالية وكما هو موضح أدناه:

- تأمين سكن المرشدين بواقع مرشد لكل ٥٠ حاجا وعلى حسابه الخاص.
- تأمين سكن لإداري شركات الخدمات بواقع إداري لكل ٥٠ حاجا وعلى حسابه الخاص.
- تأمين غرفة مناسبة كسكن لإداريي بعثة الحج في كل عمارة وعلى حسابه الخاص.
- تأمين غرفة مناسبة في الدور السفلي في كل عمارة بموقع مناسب لبعثة الحج كمكتب متابعة للحجاج ومؤث بمكتب وعدد ٤ كراسي وتجهيزات مكتب.
- ١٠. يلتزم المتعهد وعلى حسابه الخاص بتوفير مقر مناسب لعيادتين طبيتين في كل تجمع واحدة للرجال وأخرى للنساء، وتجهيزها بالاحتياجات اللازمة، وعلى سبيل المثال ما يلي:
 - أ- عشرة أسرة. ب- ٣ أسرة كشف طبي. ج- ٢٤ كرسي.
 - د- ثلاجة كبيرة لحفظ الأدوية. هـ - قاطع كشف (ستاند).
 - و- عدد(٢) حامل مطول. ز- عدد(٥) مكاتب إدارية. ي- ثلاجة متنقلة.
- ١١. يلتزم المتعهد بتوفير العدد المناسب من العمال أمام كل عمارة لنقل أمتعة الحجاج من وإلى غرف سكنهم في كل من المدينة المنورة ومكة مع التحميل والتنزيل من وإلى الحافلات.

وقد قامت هيئة الحج، من خلال رئيسها وممثل عن وزارة السياحة، بتفقد البنايات التي استأجرها متعهد السكن للحجاج في كل من مكة والمدينة للتأكد من مواصفات تلك السكنات.

٦. اختيار البعثة الرسمية المرافقة للحجاج:

١. **الموظفون الإداريون:** بلغ عدد موظفي هيئة الحج والعمرة الذين عملوا مع الحجاج طيلة مدة خروجهم وعودتهم ١٨ شخصا. وتلخصت مهمتهم في القيام بكافة الترتيبات المتعلقة بالمرور عبر النقاط الحدودية ومراقبة الشركات وخدمات النقل والسكن وتلقي أي تظلمات من الحجاج بما يتعلق بهذه الأمور.

٢. **البعثة الطبية:** بلغ عدد أعضاء البعثة الطبية من المحافظات الشمالية ١٤ شخصا، ستة منهم من الأطباء، وستة مرضيين، صيدلي، ومحاسب وإداري. وتقوم هذه البعثة بتقديم الخدمات الصحية والأدوية للحجاج المرضى ورعايتهم وتحويلهم للمستشفيات عند الحاجة.

٣. **البعثة الإعلامية:** بلغ عدد أعضاء البعثة الإعلامية من المحافظات الشمالية ٣ أشخاص. وتقوم هذه البعثة، والمنسبة من وزارة الإعلام، بمقابلة الحجاج ونقل رسائلهم وتطميناتهم إلى ذويهم والتغطية الإعلامية لسير عملية الحج.

٤. **حجاج عاديون:** أفادت هيئة الحج والعمرة إلى أن عددا من الحجاج تم منحهم تأشيرات للحج لهذا العام من التأشيرات المخصصة للبعثة الرسمية. غير أن عملية اختيار هذه الفئة من الحجاج ظلت غير معروفة، فضلا عن أن هذه الفئة، وكغيرها من الحجاج، قامت بدفع رسوم الحاج المعتادة والبالغة ٨٤٣ ديناراً أردنياً.

٥. **المرشدون الدينيون:** بلغ عدد المرشدين الدينيين الذين رافقوا الحجاج من الضفة الغربية حوالي ٩٥ شخصا. وقد أفاد مدير هيئة الحج في رام الله، أنه تم ترشيح ٣٧ مرشداً من قبل

وزارة الأوقاف، و ٥ منهم من قبل ديوان قاضي القضاة، و ٥ من قبل دائرة الإفتاء، و ٥ من قبل كلية القرآن، و ٢ من قبل جامعة الخليل. وهؤلاء ينسبون من قبل الجهات التي يعملون بها إلى هيئة الحج. هذا بالإضافة إلى ٣٦ مرشداً مستقلين يتقدمون بطلبات عبر هيئة الحج ليكونوا ضمن بعثة الإرشاد ضمن مواصفات محددة ومعروفة لهيئة الحج. ولكن لم يكن هناك تعليمات مكتوبة للشروط الواجب توفرها في المرشدين الدينيين، أو الآلية الواجب إتباعها في اختيارهم، كما لم تقم هيئة الحج بالإعلان في الصحف أو في وسائل الإعلام المعروفة عن حاجتها لمرشدين دينيين.

وبحسب ما صرح به مدير هيئة الحج، لم يتم الإعلان عن فتح باب التسجيل للانضمام لبعثة المرشدين المستقلين، على اعتبار أن كافة المهتمين والذين لديهم خبرة بهذا الشأن يعلمون بإمكانية تسجيلهم لهذا الغرض. كما لم يتم توزيع مقاعد المرشدين على أساس جغرافي. أما أسس اختيار المرشدين فهي غير مكتوبة، ولكننا نشترط في المرشد الشروط التالية:

- حرية السفر، وهو أن يكون المرشح للقيام بعمل مرشد ديني غير ممنوع من السفر.
- أن يحمل شهادة علمية شرعية، وبعدها أدنى دبلوم.
- أن يكون من ذوي الخبرة، أي حج سابقاً.

كما أشار مدير هيئة الحج والعمرة في المحافظات الشمالية بأنه يتم عادة رفع عدد المرشدين ليكون أكثر من عدد الحافلات تخوفاً من قيام سلطات الاحتلال بمنع بعضهم من السفر، فالحافلات لهذا العام هي ٨٨ حافلة لنقل حجاج المحافظات الشمالية، غير أن عدد المرشدين الذين رافقوا الحجاج تجاوز ٩٥ مرشداً.

٦. **المراقبون:** مهمة المراقبين متابعة أداء البعثة الرسمية والإطلاع على الخدمات والإشكاليات التي تبرز خلال فترة الحج. وخلال هذا الموسم، رافق حجاج المحافظات الشمالية مراقب واحد من **الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن** أمنت له هيئة الحج والعمرة الإقامة والنقل والفيزا.^{٢٤}

٧. **توفير تأشيرات الدخول إلى المملكة العربية السعودية** للإداريين المرافقين لمتعهدي النقل والسكن: بحسب الشروط الواردة في العطاء المخصص لإسكان حجاج المحافظات الشمالية والعطاء المخصص لنقلهم، فإنه يترتب على هيئة الحج أن توفر ١٢ تأشيرة دخول إلى الأراضي السعودية للعاملين مع متعهد السكن، و١٢ تأشيرة أخرى للعاملين مع متعهد النقل. كما تقوم هيئة الحج بتوفير تأشيرة لكل إداري تخصصه شركة الحج لكل ٥٠ حاجاً يسجلون لديها. وقد بلغ

²⁴ يشار إلى أنه تم دعوة الهيئة للرقابة على عملية القرعة التي جرت لحجاج المحافظات الشمالية ودعوتها كذلك لمرافقة الحجاج في طريقهم من وإلى السعودية. لكن، لم تدع الهيئة للمشاركة في القرعة التي جرت في المحافظات الجنوبية أو لمرافقة حجاج تلك المحافظات.

عدد التأشيرات التي منحت لإداري هذه الشركات في هذا الموسم حوالي ٩٠ تأشيرة^{٢٥}.

ترى الهيئة انه من الضروري وضع الضوابط التي تكفل عدم إساءة التصرف في التأشيرات التي تمنح لمتعهدي السكن والنقل، كبيعها لحجاج عاديين أو غير ذلك من التصرفات غير السليمة.

²⁵ لقاء الهيئة من السيد نايف أبو هليل/ نقيب شركات الحج والعمرة بتاريخ ٢٠٠٧/٢/١٤.

ثانياً: الإجراءات التحضيرية في المحافظات الجنوبية (قطاع غزة)

١. عملية تسجيل الحجاج

بعد إعلان هيئة الحج عن فتح باب التسجيل لموسم الحج في العام ١٤٢٧هـ / ٢٠٠٦م، سجل للحج ١٦٢٦٦ مواطناً في المحافظات الجنوبية.^{٢٦}

تختلف إجراءات تسجيل الحجاج التي تتم في المحافظات الجنوبية عن الإجراءات التي تتم في المحافظات الشمالية. فبتاريخ ٢٠/٧/٢٠٠٦، أعلنت هيئة الحج والعمرة في المحافظات الجنوبية عن بدء تسجيل الراغبين في الحج لهذا الموسم، في الصحف المحلية، ومن خلال التلفزيون والإذاعات المحلية وعبر خطباء المساجد. واستمر التسجيل شهراً كاملاً.

وبالعادة، يتم التسجيل لدى شركات الحج المرخص لها من قبل هيئة الحج لموسم حج ١٤٢٧هـ / ٢٠٠٦م، وذلك بتعبئة استمارات (بنسختين)، وزعتها هيئة الحج على هذه الشركات، تسجل فيها بيانات الراغب بالحج، بحيث يعطى المواطن المسجل نسخة من استمارة التسجيل، ويتم تسليم النسخة الثانية إلى هيئة الحج لإجراء القرعة عليها. أي أن التسجيل يتم لدى شركات الحج، ولكن القرعة تجريها هيئة الحج بحسب الاستمارات التي زودت بها من تلك الشركات.

²⁶ لمزيد من التفصيل عن المسجلين للحج في المحافظات الجنوبية راجع المرفق رقم ٤.

ولكي لا يحصل تكرار في الأسماء المسجلة، يتم فرزها واستبعاد المكرر منها. ثم تقوم هيئة الحج بتدقيق الأسماء بالسجلات التي لديها بكافة أسماء المواطنين الذين حجوا من تاريخ استلام السلطة الوطنية لموضوع الحج، وذلك لاستبعاد من سبق لهم الحج حتى العام ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.

٢. ترخيص شركات الحج

أهلت هيئة الحج والعمرة في هذا العام ٧٢ شركة لتقوم بخدمة الحجاج في المحافظات الجنوبية. وقد أفاد مدير الإعلام والعلاقات العامة في هيئة الحج في المحافظات الجنوبية، انه يتم توقيع أصحاب الشركات المرافقة للحجاج على ذات نموذج الاتفاق المستخدم في المحافظات الشمالية.^{٢٧} وتحصل شركة الحج على مبلغ ٦٠ ديناراً أردنياً عن كل حاج مسجل لديها، وإداري واحد عن كل ٥٠ حاجاً، في مقابل الخدمات التي تقدمها للحجاج في طريقهم إلى مكة المكرمة وعودتهم منها.

وبالعادة، تطلب هيئة الحج من الشركات الراغبة في الحصول على ترخيص منها أن تقدم لهيئة الحج والعمرة:

١. شهادة حسن سلوك^٢. شهادة تسجيل الشركة الصادرة عن وزارة الاقتصاد الوطني^٣. شهادة عضوية من الغرفة التجارية^٤. شهادة من ضريبة الدخل^٥. شهادة ترخيص من وزارة السياحة بالنسبة للشركات السياحية^٦. ما يثبت أن للشركة مكتباً وعنواناً معروفين.

²⁷ تجدر الإشارة إلى انه لم يتم تزويد الهيئة بأية وثائق.

ويتوجب على كل شركة دفع مبلغ ٢٠٠ ديناراً كرسوم اعتمادها كشركة مؤهلة. وإذا لم يسجل لدى الشركة أكثر من ٥٠ حاجاً تقوم بعقد ائتلاف مع شركة أخرى مؤهلة.^{٢٨}

وفي هذا العام، بلغ عدد الشركات التي تعاملت مع هيئة الحج والعمرة ٣٧ شركة، والباقي من الشركات عقدت ائتلافات مع غيرها من الشركات حتى تستفيد من تأشيرة الإداري المخصصة لكل خمسين حاج.

٣. التعاقد مع متعهد لنقل الحجاج من وإلى المملكة العربية السعودية

بخصوص نقل الحجاج من المحافظات الجنوبية إلى السعودية والعودة ثانية، فإن طريقة النقل الوحيدة هي النقل جواً. وقد قامت هيئة الحج والعمرة بالتنسيق لذلك مع وزارة النقل والمواصلات الفلسطينية، حيث تم التعاقد مع الخطوط الجوية الفلسطينية لنقل الحجاج من المحافظات الجنوبية إلى الأراضي السعودية عبر مطار العريش، وبدورها تعاقدت الخطوط الفلسطينية مع شركة باصات أبو رمضان

²⁸ أشار مدير الإعلام و العلاقات العامة في هيئة الحج في المحافظات الجنوبية لدى اطلاعه على المعلومات التي تم الحصول عليها من هيئة الحج في المحافظات الشمالية إلى أن هيئة الحج في المحافظات الجنوبية تأخذ ذات الوثائق لدى تسجيلها لشركة الحج، غير أنها أعفت الشركات التي لا تعمل في مواسم العمرة في هذا العام من تقديم الشيك المذكور، خاصة وان هذه الشركات لا تأخذ مستحقاتها من هيئة الحج إلا بعد انتهاء موسم الحج.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن هيئة الحج في المحافظات الجنوبية لم تزود الهيئة بأية وثائق مكتوبة بالخصوص.

لنقل الحجاج من أماكن تجمعهم ذهاباً إلى داخل معبر العودة الحدودي (رفح البري) وحتى الصالة المصرية، ومع شركة مكسيم للسياحة والسفر لنقل الحجاج من الساحة الخارجية من الجانب الفلسطيني في معبر العودة الحدودي "رفح البري" ومطار العريش ذهاباً وإياباً.^{٢٩}

٤. التعاقد مع متعهد لإسكان الحجاج في المملكة العربية السعودية

بخصوص عطاء سكن الحجاج في المملكة العربية السعودية، فقد تم الإعلان عن مناقصة للشركات المؤهلة من هيئة الحج والعمرة المحلية المرخصة في المحافظات الجنوبية بشأن سكن الحجاج.^{٣٠} وقد تقدمت سبع شركات بعروضها، وتم فتح المظاريف أمام لجنة مكونة من الرقابة المالية والإدارية في وزارة المالية ووزارة المواصلات وهيئة الحج والعمرة والأمانة العامة لمجلس الوزراء وبحضور الشركات المقدمة لتلك العروض. وتمت ترسية العطاء على شركة هاواي للسياحة والعمرة - رفح.^{٣١}

وحسب ما أفاد به مدير شركة هاواي/ متعهد سكن الحجاج، فقد تم إسكان حجاج المحافظات الجنوبية في المدينة المنورة في ست عمارات لا تبعد عن الحرم النبوي أكثر من ٦٥٠ متراً، وفي مكة في سبع عمارات لا تبعد عن الحرم المكي أكثر من ١٨٠٠ متراً. وقامت هيئة الحج بتفقد البنائيات المذكورة في كل من مكة والمدينة للتأكد من

²⁹ مدير الإعلام و العلاقات العامة في هيئة الحج في المحافظات الجنوبية بتاريخ ٢٠٠٦/٢/٥.

³⁰ حصلت الهيئة على عطاء سكن حجاج المحافظات الجنوبية من شركة هاواي التي رسي عليها عطاء سكن الحجاج.

³¹ مدير الإعلام و العلاقات العامة في هيئة الحج في المحافظات الجنوبية بتاريخ ٢٠٠٦/٢/١٣.

مطابقتها للمواصفات حسب شروط العطاء قبل توقيع العقد مع الشركة.^{٣٢}

٥. اختيار البعثة الرسمية المرافقة للحجاج

بحسب مدير الحج في هيئة الحج والعمرة في مدينة رام الله، بلغ عدد التأشيرات المخصص للبعثة الرسمية المرافقة للحجاج إلى المملكة العربية السعودية ٦٠٠ تأشيرته،^{٣٣} ٣٥٠ منها لبعثة المحافظات الشمالية، و٢٥٠ منها لبعثة المحافظات الجنوبية. وقد ضمت البعثة الرسمية في المحافظات الجنوبية ما يلي:^{٣٤}

لجنة الإشراف العليا: بلغ عدد أعضاء لجنة الإشراف العليا على شؤون الحج التي رافقت حجاج المحافظات الجنوبية خمسة أشخاص. وتألقت اللجنة من أمين عام مجلس الوزراء (رئيس بعثة الحج)، وزير الأوقاف بالنيابة (نائب رئيس البعثة)، نائب رئيس هيئة الحج والعمرة في المحافظات الجنوبية، المستشار القانوني لرئيس مجلس الوزراء، مدير عام المالية.

الموظفون الإداريون: بلغ عدد موظفي هيئة الحج والعمرة الذين عملوا مع الحجاج طيلة مدة خروجهم وعودتهم ٣٦ شخصاً. أما مهمة هذه البعثة فتتمثل في العمل على إتمام الترتيبات المتعلقة بالمرور عبر النقاط الحدودية ومراقبة الشركات وخدمات النقل والسكن وتلقي أي تطلعات من الحجاج فيما يتعلق بهذه الأمور.

³² مقابلة الهيئة لمدير شركة هاواي بتاريخ ٢٠٠٧/٢/٨.

³³ كذلك تم الإشارة إلى العدد الإجمالي للبعثة الإدارية الفلسطينية في الاتفاق المتعلق بترتيبات وشؤون الحج الموقع بين وفد شؤون الحج لدولة فلسطين ووزارة الحج بالمملكة العربية السعودية لهذا الموسم.

³⁴ لقاء الهيئة بمدير الإعلام و العلاقات العامة في هيئة الحج في المحافظات الجنوبية بتاريخ

٢٠٠٧/٢/١٣.

البعثة الطبية:³⁵ بلغ عدد أعضاء البعثة الطبية المرافقة لحجاج المحافظات الجنوبية ١٩ شخصا. وقد تألفت البعثة من رئيس وسبعة أطباء وسبعة ممرضين، وصيدلي، ومساعد صيدلي، ومحاسب، وإداري. وتقوم هذه البعثة بتقديم الخدمات الصحية والأدوية للحجاج المرضى ورعايتهم وتحويلهم للمستشفيات عند الحاجة.

البعثة الإعلامية: بلغ عدد أعضاء البعثة الإعلامية ستة أشخاص. وهم من قناة فلسطين الفضائية ومحطة فلسطين وعدد من محطات الإذاعة المحلية والصحافة الوطنية. وتقوم هذه البعثة، والمنسبة من وزارة الإعلام، بمقابلة حجاج المحافظات الجنوبية ونقل رسائلهم وتطميناتهم إلى ذويهم والتغطية الإعلامية والصحفية لسير عملية الحج.

حجاج عاديين: أفادت هيئة الحج والعمرة إلى أن عدد من الحجاج تم منحهم تأشيرات للحج لهذا العام من التأشيرات المخصصة للبعثة الرسمية، وقد بلغ عددهم ١٩ مواطنا.

المرشدون: رافق حجاج المحافظات الجنوبية ٦٦ مرشدا. وبحسب ما أفادنا به مدير الإعلام والعلاقات العامة في هيئة الحج في المحافظات الجنوبية، فإنه لا توجد لدى هيئة الحج والعمرة تعليمات مكتوبة تبين الآلية والشروط المعتمدة في اختيار المرشدين الدينيين، وتحدد المهام الموكولة لهم. ولكن يتم اختيار المرشدين من خلال لجنة مكونة من وزارة الأوقاف وهيئة الحج والعمرة ورابطة علماء فلسطين، ومهمتهم الأساسية هي توعية الحجاج بالحج وشرح المناسك لهم في المساجد، ومرافقة الحجاج في حلهم وترحالهم في السعودية واستمرار عملية التوعية والإجابة على أسئلتهم.

³⁵ لقاء الهيئة مع رئيس البعثة الطبية في المحافظات الجنوبية بتاريخ ٢٠٠٧/٢/٨.

بالإضافة إلى ما ذكر، هناك ٩٧ مرافقاً للحجاج ضمن البعثة الرسمية موزعون على النحو التالي: ٥٨ إدارياً يعملون مع شركات الحج، و ١٨ إدارياً يعملون مع متعهد السكن، و ١٨ إدارياً يعملون مع الناقل الجوي/ شركة الطيران الفلسطينية، و ثلاثة أشخاص من حفظة القرآن.

القسم الثاني: عملية اختيار المواطنين المشاركين في موسم الحج للعام ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م

خلال هذا العام حصلت فلسطين على ٥٥٠٠ تأشيرة حج، ٣٣٠٠ للمحافظات الشمالية (الضفة الغربية)، و ٢٢٠٠ للمحافظات الجنوبية (قطاع غزة). وفيما بعد حصلت فلسطين على منحة من خادم الحرمين الشريفين بلغت ١٠٠٠ تأشيرة حج، تم توزيعها بواقع ٦٠٠ تأشيرة للمحافظات الشمالية، و ٤٠٠ تأشيرة للمحافظات الجنوبية. أي بما مجموعه ٦٥٠٠ تأشيرة حج، إضافة الى ٦٠٠ تأشيرة تمنح للبعثة الرسمية للحج، و ٦٠ تأشيرة لشركات الحج والعمرة الفلسطينية.^{٣٦}

وفي حديث صريح مع رئيس هيئة الحج والعمرة في مقر البعثة الإدارية في مكة المكرمة، أفاد بأن عملية اختيار المواطنين المشاركين في الحج لا تخلو من الحالات الاجتماعية التي تختارها هيئة الحج والعمرة أو تختارها وزارة الشؤون الاجتماعية أو تلك التي يتم اختيارها تحت ضغط المعارف الشخصية، وليس على أساس القرعة أو بسبب المرض أو لأسباب أخرى. فعملية الحج التي نقوم بإدارتها، تحتاج إلى جهد وإجراءات كبيرة، ونحن نحاول أن نؤدي عملنا بأفضل ما يمكن، لكن بلا شك إن هذا العمل لا بد وان يتخلله بعض العيوب ولا يكون كاملاً.^{٣٧}

³⁶ بحسب ما جاء في الاتفاق الموقع بين هيئة الحج والعمرة الفلسطينية ووزارة الحج السعودية حول موسم الحج لعام ١٤٢٧ هـ / ٢٠٠٦ م.

³⁷ لقاء مراقب الهيئة برئيس هيئة الحج في مكة بتاريخ ٢٧/١٢/٢٠٠٦.

أولاً: عملية اختيار المواطنين في المحافظات الشمالية (الضفة الغربية)

قبل تأسيس هيئة الحج والعمرة في العام ٢٠٠٥ كانت القرعة تجرى في كل محافظة على حده، وكانت عملية سحب القرعة تتأخر، وتأخذ فترة أطول، حيث كان يخصص للمحافظة يوم بكامله لإجراء القرعة. وكانت عملية اختيار الحجاج قبل إنشاء هيئة الحج في العام ٢٠٠٥، تتم وفق أسس تختلف عن الأسس المتبعة حالياً، حيث كان يتم الاختيار بالقرعة، ولكن يخصص ٧٠% من القرعة للحجاج كبار السن، أي من مواليد ١٩٥٠ فما دون، و ٣٠% للحجاج الشبان من مواليد ١٩٥٠ فأعلى. والعام الحالي ٢٠٠٦، لم يتم اعتماد هذا الأمر بسبب كون عدد المسجلين من كبار السن قليلاً نسبياً.^{٣٨} أما بالنسبة لمن حج سابقاً فلا يحق له الحج مرة أخرى إلا إذا أثبت أنه يذهب كمحرم مع قرييته أو أنه لم يحسن حجه الأول!

وفي هذا العام، على الرغم من أن عدد تأشيرات الحج المخصصة للمحافظات الشمالية بلغت ٣٣٠٠ من الحصص الإجمالية التي للسلطة الوطنية، إلا أن القرعة التي أجرتها هيئة الحج على يومين في الفترة الواقعة بين ٥-٦/٩/٢٠٠٦، لم تشمل سوى ٣٠٦٨ حاج. أما العدد المتبقي من العدد الإجمالي المخصص للمحافظات الشمالية، فقد أفاد مدير عام هيئة الحج والعمرة بأنه خصص لتغطية الاحتياجات الطارئة الأخرى، كأن يكون عدد ما تستحقه منطقة معينة ثلاثة مقاعد

³⁸ كما لم يعتمد هذا النظام (٧٠% لكبار السن و ٣٠% لصغار السن) في السنة السابقة.

والمسجلين فيها خمسة أشخاص بورقة قرعة واحدة، فيتم إخراج الخمسة أشخاص إلى الحج لغلق الملف، وهكذا.

وقد جرت القرعة بوجود مراقب الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن³⁹ ومواطنين وممثلي عدد من شركات الحج. وقد تم في اليوم الأول للقرعة (٢٠٠٦/٩/٥) اختيار حجاج محافظات الخليل، بيت لحم، القدس، رام الله وأريحا، وتم في اليوم التالي (٢٠٠٦/٩/٦) اختيار حجاج محافظات نابلس، سلفيت، طوباس، طولكرم، قلقيلية وجنين. ولم يسجل مراقب الهيئة أي تجاوزات تذكر على عملية إجراء القرعة. وقد تم إعلان نتائج القرعة وأسماء المواطنين الذين اختيروا بالقرعة لأداء الحج في الصحف اليومية الصادرة في يومي ٦ و٧ أيلول ٢٠٠٦.

وبحسب ما أفادنا به العديد من المسؤولين في هيئة الحج والعمرة، فقد تم تحديد عدد الحجاج المخصص لكل قرية أو مدينة أو محافظة بحسب عدد السكان، حيث أعطي حاج واحد لكل ألف مواطن بحسب إحصائية السكان التقديرية التي زوّدنا بها من قبل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.⁴⁰ وقد تم توزيع المقاعد وفقا لهذا النظام (حج واحد من كل ألف مواطن) لكافة المحافظات وبشكل متساوي، علما بأن هناك بعض المحافظات التي يكثر فيها وجود أتباع ديانات أخرى

³⁹ وجّهت هيئة الحج والعمرة كتابا إلى الهيئة للمشاركة في الرقابة على قرعة حجاج المحافظات الشمالية (الضفة الغربية) فقط، ولم تدع الهيئة للرقابة على القرعة التي جرت في المحافظات الجنوبية (قطاع غزة).

⁴⁰ يشار إلى أن هذا النظام هو المتبع لدى المملكة العربية السعودية في تحديد العدد المخصص لكل دولة، حيث اعتبر سكان المناطق الفلسطينية ٥,٥ مليون، وبالتالي منحت أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية ٥٥٠٠ تأشيرة حج.

غير الإسلام، ولا يحجون إلى مكة، وكان يفترض أن تراعى هذه المسألة لدى تحديد العدد المخصص لتلك المناطق. فمثلاً، اختير بالقرعة من قرية الزبائدة- جنين خمسة أشخاص للحج في هذا العام، علماً بأن الإحصاء الرسمي⁴¹ لهذه القرية يشير إلى أن عدد السكان فيها لم يتجاوز ٣٨٠٠ نسمة، ولا يتجاوز عدد المسلمين فيها الـ ١٠٠٠ نسمة، وكان من المفترض أن يحصلوا على تأشيرة حج واحدة فقط، وفقاً للقاعدة التي وضعتها هيئة الحج. وكذلك، اختير من مدينة بيت لحم ٤٤ حاجاً، علماً بأن الإحصاء الرسمي لهذه المدينة يشير إلى أن عدد السكان فيها لم يتجاوز ٣٠ ألف نسمة، و٤٣ حاجاً من مدينة بيت ساحور، علماً بأن الإحصاء الرسمي يشير إلى أن عدد سكان هذه المنطقة لا يتجاوز ١٥ ألف نسمة، و٢٩ حاجاً لمدينة رام الله التي لا يتجاوز عدد سكانها ٢٥ ألف نسمة، هذا على الرغم من أن ما يزيد عن نصف عدد سكان هذه المدن هم من الديانة المسيحية الذين لا يحجون إلى مكة.

كما لوحظ أن بعض المناطق حصلت على عدد حجاج أكبر بكثير من عدد السكان فيها، علماً بأن ما يقرب من ٢٠٠ تأشيرة لم تخضع للقرعة، وظلت لتغطية الاحتياجات الطارئة، والتي منها وجود أكثر من الحد الطبيعي المخصص لتلك القرية في نفس ورقة التسجيل. فمثلاً، اختير بالقرعة من مدينة أريحا ٢٥ مواطناً لأداء الحج، علماً بأن عدد سكان هذه المدينة بحسب الإحصاء الرسمي هو ٢٠ ألف نسمة. واختير من بلدة لحول- الخليل بالقرعة ٢٩ مواطناً لأداء الحج، علماً بأن عدد سكانها بحسب الإحصاء الرسمي هو ٢١ ألف

⁴¹ الإحصاء الرسمي الصادر عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في العام ٢٠٠٦.

نسمه. واختير بالقرعة لمدينة الخليل ٢٠٧ حاج، علما بأن عدد سكان المدينة بحسب الإحصاء الرسمي هو ١٦٦ ألف نسمة (المدينة دون القرى المحيطة بها). واختير بالقرعة لمدينة دورا- الخليل (دون القرى المحيطة بها) ٥٨ حاجا، علما بأن عدد سكان المدينة بحسب الإحصاء الرسمي هو ٢١ ألف نسمة. واختير ١٦٩ مواطنا للحج من مدينة نابلس، علما بأن عدد سكانها لا يتجاوز ١٣٤ ألف نسمة (بما فيهم أتباع الديانات الأخرى).

ترى الهيئة أنه من الضروري أن تقوم الجهات المسؤولة عن إدارة عملية الحج بوضع آلية أكثر عدالة في اختيار المواطنين الذين يشاركون في أداء الحج، بحيث تضمن هذه الآلية أمرين على الأقل، الأول: أن تعطى الأولوية لمن كان الأسبق في إبداء رغبته في الحج، فليس من المعقول أن يسمح لمواطن بالحج رغم انه سجل في هذا العام، ويحرم آخر رغم انه كان قد أبدى رغبته في الحج منذ خمسة أعوام،^{٤٢} والأمر الثاني الذي يجب مراعاته هو أن تعطى الفرصة للمواطنين بحسب السن، بحيث يتم إعطاء كبار السن فرصة أكبر من صغار السن وذلك لان معدلات الوفيات بين كبار السن أعلى منها عند صغار السن.

كما ترى الهيئة أن عدد الحاج المخصص لكل منطقة (مخيم، قرية، مدينة، محافظة) ليس فيه القدر اللازم من المساواة، ومن شأنه أن يخل بمبدأ تكافؤ الفرص بين المواطنين، وبحاجة إلى إعادة تقييم،

⁴² هناك عدد كبير من الحالات التي لم تشارك في موسم الحج لهذا العام رغم أنها مسجلة للحج ومؤكدة

عليه منذ العام ٢٠٠٢.

خاصة وان سكان أراضي السلطة الوطنية لا يتجاوز ٣,٧ مليون نسمة، في حين أننا نحصل من المملكة العربية السعودية على ما نسبته ٠١,٥ %^{٤٣} من عدد السكان، وهذا بدون منحة خادم الحرمين التي لا تقل عن ٠,٢٥ % من عدد سكان أراضي السلطة الوطنية.

عملية اختيار المواطنين الذين يشاركون في الحج على منحة خادم الحرمين

منح خادم الحرمين الشريفين السلطة الوطنية ١٠٠٠ تأشيرة حج خلال موسم الحج لعام ١٤٢٧هـ / ٢٠٠٦م، إضافة إلى العدد الأصلي المخصص لأراضي السلطة الوطنية (٥٥٠٠). وقد توزعت هذه التأشيرات على محافظات السلطة الوطنية على أساس ٦٠٠ تأشيرة للمحافظات الشمالية و ٤٠٠ تأشيرة للمحافظات الجنوبية. وقد صرح نائب رئيس هيئة الحج والعمرة بأن مجلس إدارة هيئة الحج قرر عدم استخدام نظام القرعة في اختيار الحجاج الذين سيستفيدون من هذه المنحة،^{٤٤} لكن في الوقت ذاته لم يضع مجلس الإدارة أساساً مكتوبة وواضحة للآلية الواجب إتباعها في تحديد المواطنين الذين سيتم اختيارهم لأداء الحج والاستفادة من هذه المنحة.

⁴³ هذا الرقم ناتج قسمة عدد الحجاج الطبيعي الذي نحصل عليه من السعودية على عدد السكان، أي ٥٥٠٠ (عدد الحجاج المخصص لأراضي السلطة الوطنية) مقسومة على عدد السكان التقديري البالغ ٣,٧ مليون نسمة.

⁴⁴ لمزيد من التفصيل راجع المقابلة الصحفية لنائب رئيس هيئة الحج والعمرة السيد زياد الرجوب مع صحيفة الحياة الجديدة بتاريخ ٢٠٠٦/١٢/٥.

وأفاد مدير عام هيئة الحج في لقاءه مع الهيئة أن كل من هو مسجل ولم يحصل على مقعد بالقرعة، أصبح بإمكانه الاستفادة من هذه التأشيرات إذا أثبت أنه مريض، وتحديدًا حالات مرضى السرطان والفشل الكلوي. ولإثبات ذلك، يتوجب على المريض إحضار تقرير طبي يرفق بطلبه وينظر من قبل الطبيب الخاص بهيئة الحج، وهو في نفس الوقت أحد أعضاء مجلس إدارة هيئة الحج. غير أنه لم يتم الإعلان عن هذه الآلية بالصحف الرسمية، والكيفية التي ستتعامل بها هيئة الحج مع هذه المنحة. وتم تشكيل لجان خاصة فرعية لبحث طلبات الحالات الخاصة والمرضية في كل منطقة يوجد فيها فرع لهيئة الحج والعمرة، وتشكلت هذه اللجان من مدير الحج أو مدير مكتب هيئة الحج في المنطقة، وعدد من الموظفين وطبيب، وإما من نائب مدير الحج وعدد من الموظفين ومدير مكتب هيئة الحج في المنطقة وطبيب.^{٤٥}

وبشأن الحالات المرضية، أفاد نائب رئيس هيئة الحج والعمرة بأن الـ ٦٠٠ مقعد المخصصة للضفة الغربية، تم توزيعها على الحالات المرضية، دون وجود عدد متماثل بين المحافظات، وإنما ١٦٠ حالة تم توزيعها في محافظات نابلس وطولكرم وقلقيلية وجنين وسلفيت وطوباس، و ١٦٠ حالة في محافظات الخليل وبيت لحم، وباقي العدد (٢٨٠ تأشيرة) وزَّع على محافظات رام الله والبيرة، والقدس وأريحا،^{٤٦} إضافة إلى بعض الحالات الاعتبارية المحدودة مثل

⁴⁵ أجرى اللقاء موظفو الهيئة: معن ادعيس، مأمون عتيلي، إسلام التميمي.

⁴⁶ هناك فرعان لهيئة الحج والعمرة في الضفة الغربية، أحدها في مدينة الخليل، والآخر في مدينة نابلس،

هذا بالإضافة إلى المركز الرئيسي في مدينة رام الله.

أعضاء مجلس تشريعي، ورؤساء البلديات، وشخصيات وطنية، ومجموعة أسماء مقدمة من وزارات أو مؤسسات عامة لأوضاع معينة، وبعض النساء غير المتزوجات التي تجاوزت أعمارهن الـ ٣٥ سنة، حتى ولو لم يكونوا مسجلين سابقا، وبموافقة رئيس هيئة الحج أو نائب الرئيس، وكذلك عدد من كبار السن ممن تزيد أعمارهم عن ٨٠ عاما.^{٤٧}

وبصورة عامة، يمكن تصنيف الحالات التي استفادت من المنحة السعودية أو من بعض التأشيرات الأخرى كالتأشيرات التي كانت مخصصة للمواطنين الذي استتفوا عن دفع الرسوم المطلوبة ضمن المدة على النحو التالي:

أ) النصيب المخصص للحالات المرضية

خصت هيئة الحج عدد من تأشيرات الحج للحالات المرضية، وبشكل خاص لأمراض السرطان والفشل الكلوي، مع ضرورة أن يكونوا مسجلين لأداء الحج سابقا. وقد بلغت الحالات المرضية التي تم اختيارها لأداء الحج في هذا الموسم من بين العدد الكبير المقدم إلى هيئة الحج حوالي ١٠٠ حالة، هذا بالإضافة إلى ١٠٠ كمرافقين لهم.^{٤٨} وكانت نسبة طلبات المرضى المقبولين للحج من محافظتي الخليل وبيت لحم النسبة الأكبر، حيث تم قبول ٥٥ طلبا من هذه المحافظات.

⁴⁷ المقابلة الصحفية المنشورة لنائب رئيس هيئة الحج، المرجع السابق.

⁴⁸ المرجع السابق.

وبالرجوع إلى سجلات هيئة الحج والعمرة في المحافظات الشمالية، يتبين انه لا يوجد لديها قائمة بكافة الحالات التي اختارتها لأداء الحج لهذا العام، كحالات مرضية، سوى الحالات الخاصة بمحافظات رام الله والبيرة والقدس فقط. وبالتالي، لم تتمكن الهيئة من التأكد من طبيعة تلك الحالات المرضية، والأمراض التي أُعطيت أولوية للمصابين بها للحج في هذا الموسم.

ب) كبار السن

تم قبول طلبات عدد من كبار السن لمن تجاوزت أعمارهم ٨٠ عاماً، وأحياناً أقل من هذا العمر، وكذلك قبل بعض كبار السن على الرغم من أنهم لم يكونوا مسجلين سابقاً.^{٤٩}

ت) النصيب المخصص لعدد من المؤسسات

أفاد مدير هيئة الحج، بأنه لم يتم في هذا العام منح أي كوته إلا لمكتب رئيس السلطة الوطنية، وقد بلغ عددها ٧٠ تأشيرة،^{٥٠} وتم الطلب من هؤلاء تغطية المبلغ المطلوب كبقية الحجاج أو أن تقوم الجهة التي نسبتهم بتغطية المبلغ ولن يتم تغطية نفقاتهم على حساب هيئة الحج، خلافاً لما كان في السابق، حيث كانوا يحجون على نفقة هيئة الحج. وقد سمي الأشخاص المستفيدين من هذه الكوته تجاوزاً باسم "البعثة العسكرية"، لأنها خصصت لمكتب رئيس السلطة

⁴⁹ بحسب ما جاء في تصريح نائب رئيس هيئة الحج والعمرة للمحافظات الشمالية لجريد الحياة بتاريخ ٢٠٠٦/١٢/٥.

⁵⁰ جاء على لسان نقيب شركات الحج والعمرة لدى النقاء الهيئة به بتاريخ ٢٠٠٧/٢/١٤ أن التأشيرات المخصصة لمكتب الرئيس بلغت ١٢٠ تأشيرة.

الوطنية، وليس لأنها تقوم بأبي عمل عسكري. فالمشاركين في هذه البعثة يحجون، ولا يمارسون أي دور أممي أو عسكري.

وبحسب ما أفاد به نائب رئيس هيئة الحج والعمرة،^{٥١} فإن هذه الحالات يتم تحديدها من خلال اللجنة التي يعينها مكتب رئيس السلطة الوطنية، ولم يكن هناك أي علاقة لهيئة الحج والعمرة بوضع الأسس التي يتم على أساسها توزيع هذا العدد، أو في اختيار المواطنين المشاركين في الحج على هذا الأساس. وبالعادة، يتم اختيار هؤلاء من الحالات النضالية والإنسانية واصر المعاقين وذوي الشهداء والأسرى.^{٥٢}

ث) "الكوتة" الخاصة بأسر الشهداء والأسرى

لم يخصص في هذا العام أي "كوتة" تأشيرات حج لأسر الشهداء والأسرى من قبل هيئة الحج، وتم فقط منح بعض الحالات الخاصة مقعدا للحج من الدفعة اللاحقة التي منحت إلى السلطة الوطنية، وهذه الحالات كأن تكون سيدة زوجها محكوم مدة طويلة في السجون الإسرائيلية، أو تجاوز عمرها ٣٥ عاما وغير متزوجة (٢٧ حاله)، وبتغطية مالية من الحاج.

⁵¹ بحسب ما جاء في تصريح نائب رئيس هيئة الحج والعمرة للمحافظات الشمالية لجريد الحياة، مرجع سابق.

⁵² علمت الهيئة من بعض المصادر إلى انه وبسبب عدم تغطية مؤسسة الرئاسة لرسوم هذه التأشيرات الواجب دفعها لهيئة الحج والعمرة، تم بيع عدد من هذه التأشيرات للراغبين في الحج بأثمان مرتفعة، ومن ثمنها تم دفع رسوم بقية التأشيرات.

ولكن علمت الهيئة أن هناك عدد آخر من "الكوتات" التي منحت لها تأشيرات للحج في هذا الموسم. إذ أن هيئة الحج عملت على الحد من "الكوتات"، ولكنها لم تلغي هذا النظام، ولا سيما أن هناك شخصيات اعتبارية منحت لها تأشيرات للحج، بحسب ما جاء على لسان نائب رئيس هيئة الحج مثل:

١. المجلس التشريعي: أفادت هيئة الحج إلى أن عدد محدود من تأشيرات الحجاج مُنحت لأعضاء من المجلس التشريعي، لكن دون وضوح الأسس التي تبرر منح هذه التأشيرات، أو الأسس التي تم وفقها اختيار عضو المجلس الذي يشارك في الحج.

٢. مؤسسة الإذاعة والتلفزيون: علمت الهيئة أن قائمة بعشرين حاجا رفعت من مؤسسة الإذاعة إلى هيئة الحج، وقيل أن هذه الحالات كانت من ضمن الحالات الإنسانية والاجتماعية التي قدّرتها مؤسسة الإذاعة.

٣. رؤساء المجالس البلدية: تم منح عدد من تأشيرات الحج لرؤساء بلديات. ولكن من غير الواضح ما هي الأسس التي تم وفقها اختيار هؤلاء الرؤساء دون غيرهم من بين العدد الكبير من رؤساء البلديات.

ترى الهيئة بأن هيئة الحج طبقت أسسا غير عادلة في اختيار عدد من المواطنين المشاركين في أداء الحج لهذا العام، وخصصت "كوتات" معينة لبعض الجهات الرسمية (مكتب رئيس السلطة الوطنية، رؤساء بلديات،... إلخ) وفق أسس غير واضحة وغير مكتوبة. هذا فضلا عن انه ليس هناك ما يبرر أن تقوم جهات أخرى غير هيئة الحج والعمرة بتحديد الحالات التي تشارك في أداء الحج على أساس الحالات الإنسانية والمرضية وما شابهه.

حول رسوم الحج

قام كل حاج بدفع مبلغ ٨٤٣ دينار لتغطية نفقات عملية الحج، بما في ذلك نقله وإسكانه. ويتوزع هذا المبلغ بحسب ما أفادنا به مدير هيئة الحج والعمرة على كافة الخدمات الموفرة للحاج كمثل النقل (٢١٩ ديناراً) والسكن (٣٧٣ ديناراً) ونفقات الطواف المدفوعة للملكة العربية السعودية (١١٣ ديناراً) والمبالغ المدفوعة لشركات الحج مقابل الخدمات التي توفرها للحجاج (٦٠ ديناراً) والمبلغ الذي تتقاضاه هيئة الحج (٦٠ ديناراً).

ولدى التقاء مراقب الهيئة بعدد من الحجاج في السعودية، أشاروا إلى أن هناك ارتفاع كبير في المبلغ الذي يدفعه من أجل الحج مقارنة بالمبلغ الذي يُدفع من أجل أداء العمرة (حوالي ١٥٠ ديناراً)، إضافة إلى أن الخدمات المقدمة لهم أفضل والأماكن التي يتم إسكانهم فيها أقرب إلى أماكن العبادة. وبمراجعة المسؤولين في هيئة الحج حول هذه المسألة أفادوا بأن كل شيء يتغير في الحج عنه في العمرة. فنتيجة العدد الكبير الذي يتوافد على السعودية في فترة الحج ترتفع أسعار النقل، وترتفع أسعار السكن، كما أن ما يتم دفعه للمطوفين على الحدود السعودية في الحج لا يدفع في العمرة، وليس هناك قسماً خاصاً من المبلغ يدفع لشركات الحج كما في الحج، وكل هذا يؤثر في اختلاف المبلغ الذي يدفعه الحاج عن المبلغ الذي يدفعه المعتمر.

ترى الهيئة انه من الضروري أن تستمر الجهات الرسمية العاملة على إدارة عملية الحج في تحسين مستوى الخدمات المقدمة للحجاج.

ثانياً: عملية اختيار المواطنين في المحافظات الجنوبية (قطاع غزة)

بلغت الحصة الرسمية للمحافظات الجنوبية ٢٢٠٠ تأشيرة من النسبة الإجمالية لتأشيرات الحج المخصصة لأراضي السلطة الوطنية البالغة ٥٥٠٠ تأشيرة.

وبعد زيادة عدد تأشيرات الحج الممنوحة للسلطة الوطنية من خلال مكرمة خادم الحرمين الشريفين، حصلت المحافظات الجنوبية على ٤٠٠ تأشيرة إضافية، ليصبح إجمالي عدد التأشيرات المخصص للمحافظات الجنوبية ٢٦٠٠ تأشيرة.

وقد تم توزيع العدد المذكور عن طريق استقطاع ٧٤٠ تأشيرة حج للحجاج الذين تقدموا لهيئة الحج منذ أربع سنوات، ولم يحالفهم الحظ بالقرعة، حيث اتخذ مجلس إدارة هيئة الحج والعمرة قراراً يقضى بإعطائهم حق الأولوية، وعليه جرى حصرهم وكان عددهم حوالي ١٢٠٠ حاج. وقد قام ٧٤٠ منهم بدفع مبلغ ٥٠٠ دينار كدفعة جزئية لتأكيد رغبته في الحج، أما الباقي فتم استبعادهم لعدم تأكيد رغبتهم في الحج.^{٥٣}

كما تم استقطاع ٢٠٠ تأشيرة حاج من الحصة الرسمية للحالات الخاصة، والأمنية، والإنسانية، المرضية، الشخصيات الاعتبارية، أسر الشهداء، ومعاقين.

⁵³ راجع تفاصيل ذلك في الجدول الملحق بالتقرير مرفق رقم (٥).

يتبقى من الحصّة الرسمية (دون الزيادة الحاصلة من منحة خادم الحرمين) لإجراء القرعة ١٢٦٠ تأشيرة، قسّمت على المناطق المختلفة في المحافظات الجنوبية وفقاً لتعداد السكان لكل منطقة.

وقد تم إجراء القرعة العلنية لحجاج المحافظات الجنوبية في يوم الاثنين الموافق ٢٠٠٦/٩/١٢، بحضور الأمانة العامة لمجلس الوزراء وعدد من الوزراء والنواب وقيادات الفصائل والقيادات الشعبية والمدنية وأصحاب شركات الحج والعمرة وحشد من المواطنين.^{٥٤} حيث أجريت القرعة أمام الجميع بواسطة السحب اليدوي والحاسوب معاً بحيث تقرأ الأسماء المدونة بالورقة المسحوبة ومن خلال شاشة عرض كبيرة عن طريق الحاسوب في نفس الوقت تمشياً مع الشفافية والمصادقية.

وقد تم نشر الأسماء الصادرة عن القرعة في الصحف المحلية وسلمت لجهات رقابية حتى يعرف المواطن والحاج دوره وفق تسلسل الأسماء، حيث قامت هيئة الحج بإلغاء الاستبدال بواسطتها أو بأي طريقة أخرى، وأي مواطن يعدل عن رغبته بالحج يتم استبداله عن طريق القرعة الاحتياطية وفق تسلسل الأسماء.

كما قامت هيئة الحج بتوزيع عدد التأشيرات إلى ٤٠٠ الإضافية التي حصلت عليها من مكرمة خادم الحرمين وفق النسبة المئوية لكل منطقة من الأسماء الاحتياطية التي تم اختيارها عند إجراء القرعة.

⁵⁴ يشار هنا إلى أنه لم يتم إشراك الهيئة في مراقبة عملية القرعة للمحافظات الجنوبية، على خلاف ما تم بالنسبة لقرعة المحافظات الشمالية، حيث دعت لحضور عملية القرعة التي تمت في ٥ و ٢٠٠٦/٩/٦.

وشكلت هيئة الحج لجنة من نائب رئيس هيئة الحج ومدير عام الحج والعمرة ومدير عام المالية ومدير الحج ومدير العلاقات العامة ومدير العمرة لدراسة الحالات الناتجة عن الأخطاء الفنية في القرعة، مثل عدم وجود محرم أو وفاة بعض الحجاج وغيره من الحالات الإنسانية، أو حاجة الحاج لمرافق لعجزه التام. وبعد حصر المتخلفين عن الدفع في المرحلتين الأولى والثانية قامت هيئة الحج بإصدار قائمة أسماء جديدة عن طريق تسلسل الأسماء من القرعة الاحتياطية. وفي تاريخ ٢٩/١١/٢٠٠٦ صدرت المرحلة الثالثة والأخيرة من أسماء الحجاج في القرعة الاحتياطية.

وفيما يتعلق بعدد أُل ٢٠٠ تأشيرة التي استقطعت من الحصّة الأساسية للحالات الخاصة والمرضية والإنسانية والأمنية والاعتبارية وذوي الشهداء، فقد تم توزيعها على النحو التالي:

- ٥٠ تأشيرة للمواطنين المرضى، حيث قامت لجنة كلفت من قبل وزير الصحة بدراسة ملفات المرضى المتقدمين للحج، وصادقت على مجموعة من الأسماء تم اختيارها وفق المعايير التالية: العمر - نوع المرض: سرطان، قلب مفتوح، كلى - مقدار الحركة ونوع الإصابة لكل حالة.
- ٦٠ تأشيرة لمواطنين كانوا ممنوعين من السفر لأسباب أمنية في فترة ما قبل الإخلاء الإسرائيلي لقطاع غزة.
- ٢٥ تأشيرة تم تخصيصها للمواطنين كبار السن الذين تجاوزت أعمارهم ٧٥ سنة.

- ٤٥ تأشيرة تم تخصيصها لعدد من الشخصيات الاعتبارية (تنظيمات - أعضاء مجلس تشريعي - وزراء)، وذلك من خلال كتب ترشيح صادرة عن الجهات التي يتبعون لها.^{٥٥}
- ٢٠ تأشيرة لمحارم عدد من المواطنين اللواتي حصلن على تأشيرة للحج هذا العام.

حول رسوم الحج

يدفع الحاج في المحافظات الجنوبية مبلغ ١١٧٠ دينارا لتغطية نفقات أداء الحج. ومن أهم الخدمات التي يتوزع عليها هذا المبلغ، نقل الحاج جوا من وإلى السعودية (٤٤٠ ديناراً) وإسكانه فيها (٣٦٧ ديناراً)، إضافة إلى المبلغ الذي يُدفع عن الحاج لقاء الخدمات الرسمية المقدمة له من الحكومة السعودية أو التي تدفع على الحدود الدولية، وأتعاب الشركات التي تم تسجيل الحجاج لديها في المحافظات الجنوبية (٦٠ ديناراً)، وأخيراً، أتعاب هيئة الحج والعمرة عن الخدمات التي تؤديها للحاج.^{٥٦}

⁵⁵ وقد تنامي لمسامع مراقب الهيئة من أكثر من مصدر في الطريق إلى السعودية مشاركة ما لا يقل عن ٣٠ نائباً في المجلس التشريعي من المحافظات الجنوبية وزوجاتهم في موسم الحج لهذا العام، ولكن لم يتسن للهيئة التأكد من دقة هذا العدد.

⁵⁶ لمزيد من المعلومات راجع مرفق رقم ٥.

القسم الثالث: عملية نقل الحجاج في الذهاب والعودة من والى المملكة العربية السعودية

أولاً: عملية نقل الحجاج في المحافظات الشمالية (الضفة الغربية)

استمع مراقب الهيئة إلى ملاحظات عدد من الحجاج حول الحافلات التي أفلتتهم من وإلى المملكة العربية السعودية، بينما رفض البعض الآخر من الحجاج إبداء أية ملاحظات، واكتفوا بالقول بأن " هذا حج والحمد لله إننا تمكنا من القدوم لأداء هذا الركن الهام، أيا كانت المشقة والتعب الذي نعانیه في السفر".

وفي الإجمال، ومن خلال مشاهدات مراقب الهيئة يمكن تسجيل بعض الملاحظات التي نهدف من وراءها مساعدة هيئة الحج والعمرة في تحسين نوع الخدمة التي تقدمها للمواطنين الحجاج أثناء نقلهم من وإلى المملكة العربية السعودية:

أ) أفاد عدد من الحجاج الذين التقى بهم مراقب الهيئة بأن حافلاتهم لم تكن مكيفة، وإنهم تعرضوا في ذهابهم إلى السعودية للبرد القارس، خاصة وان أجواء السعودية صحراوية وتنخفض فيها درجات الحرارة في الليل، وكان من المفترض أن يتم تشغيل جهاز تكييف الحافلة طوال الطريق. ويبدو أن هذا الأمر شمل عددا من حافلات الحجاج.⁵⁷

⁵⁷ يوم الأحد الموافق ١٧/١٢/٢٠٠٦.

(ب) لوحظ أن الحمامات الموجودة في عدد من الحافلات ظلت مغلقة، ولم يتم استعمالها، وتذرع بعض سائقي هذه الحافلات بأنه لا يمكنه تشغيل هذه الحمامات لأنها سوف تثير رائحة كريهة في الحافلة، وأن الحاج ليس بحاجة إلى استعمال هذه الحمامات لأن الحافلة تتوقف كل ساعتين إلى أربع ساعات في الاستراحات الموجودة على الطريق، وأن بإمكان الحجاج استعمال الحمامات الموجودة في هذه الاستراحات. وفي الحافلة التي كان يوجد فيها مراقب الهيئة، أجاب سائق الحافلة، في رده على مطالبة ممثل وزارة النقل والمواصلات الفلسطينية له بفتح باب حمام الحافلة خلال ذهاب الحافلة إلى السعودية، عندما قال له أن هذا ما تم الاتفاق عليه مع شركة الدهشان (مالكة هذه الحافلة) فقال "أذهب إلى الدهشان وقل له ذلك!".

وأفاد بعض الحجاج بأن إغلاق هذه الحمامات ليس بسبب الرائحة ولا بسبب وجود استراحات، وإنما لأن سائقي الحافلات يملؤها بالبيضاء لدى عودتهم، لكي يتم التصرف فيها وبيعها في الأردن. وقد لفت انتباه مراقب الهيئة أن هذا الأمر حصل بالفعل في حمام الحافلة التي سافر فيها، حيث كان الحمام مغلقاً أثناء عودة الحافلة من السعودية إلى الأردن، وعندما تم فتحه لضباط الجمارك الأردنيين على الحدود السعودية الأردنية، كان الحمام مليء بالبيضاء. هذا بالإضافة إلى عدد من المغلفات المملوكة لسائق الحافلة والتي وضعت في صندوق الحافلة، في المكان الذي كان يفترض أن يترك لأغراض الحجاج.

ترى الهيئة أن هناك بعض المرضى، ولا سيما مرضى السكري، يحتاجون للذهاب إلى الحمام كثيراً، وقد لا يتمكنوا من الانتظار إلى حين وصول الحافلة إلى إحدى الاستراحات. كما أن إحدى المواصفات الرئيسية الواجب توفرها في الحافلة بحسب كراسة العطاء التي تم الاتفاق عليها بين هيئة الحج ومتعهد النقل احتوت على شرط وجود حمام في الحافلة، وأن أي مخالفة لهذه المواصفات تقتض في هيئة الحج فرض عقوبة على الحافلة المخلة مع إلزامها بإزالة المخالفة.

١. كان هناك تدمر من الحجاج من ضيق المقاعد في الحافلات، وقد لاحظ هذا الأمر مراقب الهيئة، وقام برفقة أحد أعضاء لجنة الكشف على الحافلات الفلسطينية (ممثل وزارة النقل والمواصلات) بالصعود إلى بعض الحافلات والجلوس في بعض المقاعد، وظهر بالفعل أن هناك فرق في سعة المقعد في الحافلات المخصصة لـ ٤٧ راكبا، ولا سيما في ناحية الحافلة التي انتزع منها مقعد (يحمل راكبين). حيث أفادنا عضو لجنة الكشف بأن الفرق يظهر بالفعل عندما ننتزع مقعد من كل صف في الحافلة، ويتم توزيع المسافة التي كان يشغلها هذا المقعد على بقية المقاعد في الصف، حيث تبلغ هذه المسافة ٨٥ سم تقريبا للمقعد الواحد، خصوصا وأن جميع الحافلات لها أبعاد واحدة.

ترى الهيئة انه ومن أجل تقديم خدمة أفضل للحاج أثناء نقله من وإلى السعودية، فإن هيئة الحج مطالبة بدراسة هذه المسألة بشكل أعمق والبحث في مسألة الحصول على شروط أفضل لنقل الحاج.

٢. لاحظ مراقب الهيئة أن الحافلة التي أقلته مع عدد من أعضاء البعثة الإدارية اعترافا كثير من السليبات، ولم يكن العمل فيها منظم بالشكل السليم، وبصورة خاصة:

- اجتمع في الحافلة حجاج عاديون وكذلك إداريون، ولو أن المهمة الرئيسية للجميع هي أداء الحج لما كان هناك من داع للتمييز بينهم، ولكن مهمة الإداريين مختلفة عن الدور الذي سيمارسه الحاج العادي. وقد نجم عن ذلك جملة من المشكلات في عملية النقل وعملية السكن وفي الانتقال من مكة إلى الأماكن الأخرى المخصصة لأداء الشعائر، مثل عرفات ومنى، وكذلك في الاستفادة من عملية الإرشاد والمرشد الديني.

- احتوت الحافلة في طريقها إلى السعودية على مجموعة من مغلفات الأدوية، وبالإضافة إلى الحيز الذي أخذته هذه المغلفات نجم عنها التأخر لعدة ساعات على الحدود السعودية لأسباب مختلفة، تتعلق بفحصها وعدم احتوائها مواد ممنوعة.

- لم يكن في الحافلة مسؤول إداري عن الشركة التي تقل الحجاج، لأنهم لم يكونوا يتبعوا شركة واحدة بعينها، وإنما هم موزعون، فحوالي ١٤ حاجا يمثلون البعثة الطبية، و ١٢ حاجا كانوا قد سجلوا في شركة من شركات الحج، و ١٤ حاجا يمثلون شركة أخرى، ومراقب الهيئة، ممثل وزارة الاتصالات، واثنين من البعثة الإعلامية، واحد الحجاج عن هيئة الحج. وقد

قام احد الحجاج تطوعا بالأعمال التي من المفترض أن يقوم بها المسؤول الإداري.

- لم يكن هناك قائمة مكتوبة وواضحة بركاب الحافلة، الأمر الذي نجم عنه كثير من الإرباكات، وأدى إلى تأخر الحافلة أثناء انتقالها من منطقة إلى أخرى ولعدة ساعات. فعلى سبيل المثال، تأخرت الحافلة في غور نمرين- الأردن عن الانطلاق لعدة ساعات بسبب عدم وجود قائمة مفصلة بحجاج هذه الحافلة، وتأخرت مرة أخرى ولعدة ساعات في الانتقال من المدينة المنورة إلى مكة المكرمة، وكذلك في طريق العودة من السعودية، وذلك بسبب توزع ركاب الحافلة على أكثر من بناية سكنية.

٣. **عدم وجود سائق احتياطي:** على الرغم من وجود بند في عطاء نقل الحجاج سالف الذكر يشترط وجود سائق احتياطي في كل حافلة حجاج بسبب طول مسافة السفر، إلا إن هذا الأمر لم يطبق في أغلب الحافلات، وإنما كان الذي يقود الحافلة سائق واحد فقط وطول مدة الرحلة.

٤. **عدم وجود حافلة احتياطية:** نص عطاء النقل على وجود حافلة احتياطية فارغة الركاب لكل عشر حافلات، غير أن هذا الأمر لم يكن متوفرا، ونستطيع أن نستدل على ذلك من أكثر من مؤشر. فمثلا، لم يلحظ مراقب الهيئة أي حافلة احتياطية فارغة من الركاب طيلة الرحلة من وإلى المملكة العربية السعودية، ورغم الاستراحات الكثيرة التي وقفتها الحافلة. كما تم استخدام حافلة نقل بديلة لنقل الحجاج داخل

مكة لا تتوفر فيها المواصفات المشتركة في عطاء النقل، ولو أن هناك حافلات احتياطية مع قافلة الحجاج لما تم الحديث مع هذه الحافلة أو استقدامها من الأساس (حتى وان تم العدول عنها فيما بعد).^{٥٨} كما أفاد نقيب شركات الحج والعمرة الذي رافق الحجاج بأنه لم يلاحظ وجود أية حافلات إضافية فارغة ترافق الحجاج.^{٥٩}

وفيما يتعلق بنقل الحجاج، يبدو كذلك انه ليس هناك من أسس عملية واضحة تم إتباعها في ترسية عطاء نقل الحجاج، مع الإشارة إلى انه لم يتم ترسية عطاء نقل الحجاج بالضرورة على المتعهد الذي أعطى اقل الأسعار وأفضل الشروط، وإنما تدخلت اعتبارات أخرى في تحديد الجهة التي رسي عليها العطاء. فبحسب ما صرح به نائب رئيس هيئة الحج لمراقب الهيئة أثناء وجوده في المملكة العربية السعودية أنه ليس من المعقول أن يتم ترسية العطاء على شركة ليس لها تجربة في مثل هذه العطاءات وفي نقل الحجاج، فالعملية لا تحتمل أي طوارئ، ولا تحتمل عملية نقل الحجاج من وإلى السعودية أي مخالفات مقصودة أو غير مقصودة، كذلك الناتجة عن ضعف معرفة الشركة التي سيرسو عليها عطاء نقل الحجاج في الإجراءات الإدارية والتنظيمية اللازمة لذلك. كما أن الشركات الأخرى التي تقدمت لعطاء نقل الحجاج كانت ضعيفة مالياً، وبعضها لم يتمكن من تقديم الكفالة المالية المطلوبة.^{٦٠}

⁵⁸ الحافلة المذكورة تحمل لوحة تسجيل سورية رقم ٦٢٤٣٨٦، واستقدمت لنقل محل الحافلة رقم ٢٢ التي

نقل حجاج شركة الإخلاص.

⁵⁹ بحسب ما أفاد الهيئة به في اتصال هاتفي بتاريخ ٢٦/٢/٢٠٠٧.

⁶⁰ لقاء الهيئة مع مدير الشؤون القانونية والإدارية في هيئة الحج والعمرة في شهر شباط ٢٠٠٧.

ونبه نقيب شركات الحج إلى أن الحافلات التي أقلت الحجاج هذا العام كانت أضيق من حافلات العام الماضي، وان مرد ذلك يعود إلى أن هيئة الحج لجأت إلى توفير ٣٠ دينار عن كل حاج في النقل واستأجرت حافلات ذات مواصفات أقل من مواصفات حافلات العام الماضي.⁶¹

ترى الهيئة انه من الأمور الجيدة أن تكون هيئة الحج والعمرة حريصة على تقديم خدمة نقل جيدة للحجاج، وممن يعرف في الإجراءات الإدارية والتنظيمية، لكن ومع ذلك يبقى من الضروري إيجاد الوسيلة المناسبة التي تمكن من تقديم خدمة نقل أفضل للحجاج وفي نفس الوقت الاستفادة من الامتيازات التي يمكن أن تقدمها شركات نقل أخرى، وإلا لما كان هناك من داعي لطرح عطاءات لنقل الحجاج كل عام، ولما كان هناك من فائدة من وضع قانون للعطاءات التي تجريها الحكومة أو المؤسسات الرسمية.

ثانياً: عملية نقل الحجاج في المحافظات الجنوبية (قطاع غزة)

بالنظر إلى انه لم يتم إشراك الهيئة في الرقابة على الإجراءات التي تمت لاختيار حجاج المحافظات الجنوبية، ولم يتم إشراكها في مرافقة حجاج تلك المحافظات لدى انتقالهم من وإلى المملكة العربية السعودية، لم يتسن لها الاطلاع على عملية النقل أو التعليق عليها.

⁶¹ لقاء الهيئة مع نقيب شركات الحج والعمرة بتاريخ ٢٠٠٧/٢/١٤.

القسم الرابع: عملية إسكان الحجاج في المملكة العربية السعودية

أولاً: عملية إسكان حجاج المحافظات الشمالية (الضفة الغربية)

تم إسكان حجاج المحافظات الشمالية في مكة في تسع عمارات سكنية. وقد توزع الحجاج على تلك العمارات على النحو التالي: ٧٠٣، ٧٢١، ٨٥٠، ٥٢٠، ٤٨٦، ٥٠٠، ٤٥٠، ١٠٠، و٤٣ حاجاً.

وبالنظر إلى الالتزامات التي كان يتوجب على هيئة الحج والعمرة توفيرها للحجاج فيما يتعلق بالسكن ومستلزماته وتوابعه، يلاحظ أنها تمكنت من توفير المكان الذي يؤوي كافة الحجاج، وفرضت التزامات مهمة على المتعهد الذي رسى عليه عطاء إسكان حجاج المحافظات الشمالية عليه، ولكن لاحظت الهيئة أنها لن تتمكن خلال جولة واحدة من مرافقة الحجاج إلى السعودية من الاطلاع على كافة تفاصيل عملية الحج، ولن تتمكن من معرفة مدى التزام المتعهد المكلف بتوفير سكن للحجاج بالشروط المذكورة في كراسة العطاء الخاص بسكن الحجاج.

ومع ذلك، سجلت الهيئة من خلال مشاركتها في موسم الحج لهذا العام المخالفات التالية:

(١) زادت المسافة بين بنايات إسكان الحجاج والحرم المكي عن المسافة المحددة في عطاء السكن والبالغة ٢٥٠٠ م.

(٢) هناك بعض العمارات التي انخفض عدد الحجاج فيها عن ٢٠٠ حاج، خلافا لما جاء في شروط ومواصفات عطاء السكن، التي نصت على أن لا يقل عدد الحجاج في كل عمارة سكنية عن ألف حاج. ٢٠٠ حاج.

(٣) هناك عدد من غرف الحجاج التي زارها مراقب الهيئة توفر فيها حاجات (موكيت، فرشاة) غير جديدة، وإنما قديمة ومستخدمة، خلافا لما نص عليه عطاء سكن الحجاج من ضرورة توفير فرشاة ومخدة جديدة لكل حاج.

(٤) هناك عدد من الشقق التي لم يتوفر فيها موافد غاز مناسبة، وإنما اشتركت مع غيرها من الشقق في موافد واحد.

(٥) أفاد بعض الحجاج بعدم صلاحية الثلجات الموجودة لديهم، لوجود حمام واحد فقط في الشقة، كما لا يوجد في العمارة غرفة مستقلة للعفش الخاص بالحجاج.

(٦) خلافا لما جاء في الالتزامات الأساسية على متعهد سكن الحجاج، يلاحظ انه لم يتوفر في كل بناية طاقم صيانة متكامل، وإنما كان يتم إصلاح أي خلل يحدث عن طريق الاتصال بمسؤولي الصيانة. وأفاد بعض الحجاج الذين التقى بهم مراقب الهيئة بأنه كان يتم إصلاح الخلل ولكن بعد عدة ساعات.

(٧) لم يتم توفير مكان مناسب للبعثة الطبية في كل عمارة سكنية، خلافا للشروط المذكورة في عطاء السكن والذي يفرض على متعهد سكن الحجاج توفير شقة للبعثة الطبية مكونة من ثلاث غرف.

(٨) لم يتوفر في كافة بنايات إسكان الحجاج الأدوات المنزلية اللازمة لاستخدام الحجاج، وإنما كان يلجأ الحجاج إلى شرائها من

السوق. ويلاحظ أن هذا الأمر غير موجود في كراسة العطاء المتعلقة بالسكن.

(٩) لم يتم توفير لباس خاص للعاملين مع متعهد السكن، خلافا لما جاء في شروط كراسة العطاء.⁶²

(١٠) خلت عمارات الحجاج من الإعلانات التعريفية المناسبة للحجاج بخصوص موقع البعثة الرسمية لحجاج فلسطين، مواقع البعثة الطبية، موقع الجهة المسؤولة عن صيانة العمارة.

(١١) عدم توفر العدد الكافي من الخيام التي تؤوي الحجاج في مشعر منى، حيث مكث العديد من الحجاج في العراء ولم يجدوا لهم مكانا للسكن هناك، ويبدو أن ذلك عائد للزيادة في عدد الحجاج عن الحصة الرسمية بسبب منحة خادم الحرمين، والتي اتفق على أنها لا تغطي أماكن إقامة إضافية للحجاج الفلسطينيين في منى، أو الزيادة الحاصلة نتيجة أسباب أخرى.

(١٢) وبصورة عامة، وبالنسبة لباقي الخدمات التي توفرت في السكن يلاحظ أنها لم تكن ذات جودة حتى متوسطة، فمثلا نص عطاء السكن على وجود علاقة ملابس في كل غرفة وفي الحمام، وقد وجد هناك بالفعل علاقة ملابس ولكنها من أسوأ الأنواع إضافة إلى أنها لا تكفي لحاجة الحجاج الذين يوجدون في بعض الشقق.

⁶² يشار إلى أن مدير الشؤون القانونية والإدارية في هيئة الحج والعمرة أفاد للهيئة بأن متعهد السكن لم يلتزم بهذا الشرط لعدة سنوات سابقة، ولم تتخذ بحقه أية جزاءات. إن من شأن ذلك أن يعطي المتعهد حرية واسعة في بيع التأشيرات التي يحصل عليها للإداريين المرافقين له وبأسعار عالية.

وأفاد نقيب شركات الحج والعمرة إلى انه لم تلمس شركات الحج المرافقة للحجاج مشاكل واضحة في السكن المخصص للحجاج، وأن المشكلة الوحيدة التي ظهرت في بناية واحدة في المدينة المنورة ومن ثم في مكة المكرمة وهو ازدحام تلك البناية بالحجاج كان نتيجة للزيادة في عدد الحجاج بسبب المنحة التي حصلت عليها السلطة الوطنية من خادم الحرمين.^{٦٣} ويبدو انه لم يتم توفير سكن كافي للعدد الإضافي من الحجاج الذين حصلوا على تأشيرة حج من منحة خادم الحرمين، ما أدى إلى حصول ذلك الازدحام، هذا على الرغم من أن الحجاج الإضافيين دفعوا الرسوم كاملة، بما فيها الرسوم التي تخصص لموضوع السكن (٣٧٢ دينار).^{٦٤}

في المقابل، وفي رده على عدد من الملاحظات التي أثارها عدد من الحجاج لمراقب الهيئة في مكة، أفاد مسؤول الشركة التي رسي عليها عطاء سكن الحجاج^{٦٥} بما يلي:

١. بالعادة، تقدم شركتنا إلى هيئة الحج ثلاثة عروض سكن، كل منها بمواصفات وأسعار مختلفة عن الأخرى، غير أن هيئة الحج تختار العرض الأقل سعرا، حتى لا تضطر إلى رفع الرسوم التي يدفعها الحاج.

٢. هناك من يثير الحجاج على متعهد السكن، ويقولون لهم هذا السكن غير صالح، وذلك مواصفاته متدنية، على الرغم من

⁶³ لقاء الهيئة بنقيب شركات الحج بتاريخ ٢٠٠٧/٢/١٤.

⁶⁴ يلاحظ أن هيئة الحج والعمرة في المحافظات الشمالية قد طرحت عطاء لإسكان ٣٠٠٠ حاج فقط، رغم أن عدد حجاج هذه المحافظات هو ما يقرب من ٤٠٠٠ حاج.

⁶⁵ بتاريخ ٢٠٠٦/١٢/٢٣، التقى مراقب الهيئة بمسؤول الشركة التي رسي عليها عطاء إسكان حجاج المحافظات الشمالية السيد خالد المصري/ شركة سنابل الخير في مقر البعثة الادارية.

أن الشركة تقدم أفضل المواصفات بالمقارنة مع الأسعار التي تقدمها. فمثلاً، امتنع بعض الحجاج عن النزول من الحافلات التي تقلهم وقالوا أن هذا السكن غير مناسب، وطالبوا بتوفير سكن آخر لهم. ولكن كيف يكون السكن غير مناسب وهم لم ينزلوا من الحافلة ولم يروا السكن؟! فمن أخبرهم بأن هذا السكن أو ذاك غير مناسب؟! كذلك أفاد متعهد السكن بأن احد مسؤولي شركات الحج التي ترافق الحجاج ويكون لها مكتب في باب العمارة التي يسكنها الحجاج المسجلين لدى هذه الشركة، أبلغه بأن عدد كبير من حجاج العمارة يعانون من البرد القارس لأنه لا تتوفر أغطية كافية في السكن، و"لدى مراجعتي لذلك المسؤول لتزويد الحجاج بالأغطية وزيارتي للشقق الموجودة في تلك العمارة لم أجد من الحجاج من يقول أن لديه نقص في الأغطية".

٣. هناك خزانات حديديه في كل عمارة، غير إن هذه الخزانات غير مستخدمه من الحجاج، وإنما يقوم كل منهم بحمل أوراقه الرسمية ونقوده أينما ذهب.

٤. يقوم بعض الحجاج، لسبب أو لآخر لا اعرف ما هو، بأخذ الأغطية التي يستخدمونها في الشقة، وعادة ما يأتي صاحب العمارة الذي استأجرت منه في نهاية موسم الحج، ويحصى كل النواقص في عمارته ويحملني ثمنها، فمثلا دفعت في مواسم الحج السابقة ثمن ٣٠٠٠ غطاء ناقصة، إضافة إلى الأغراض الأخرى.^{٦٦}

⁶⁶ بعد اطلاع مراقب الهيئة على بعض الأغطية المستخدمة في سكنات الحجاج يلاحظ أنها قد تكون خصصت للاستخدام لمرة واحدة.

ثانياً: عملية إسكان حجاج المحافظات الجنوبية (قطاع غزة)

بما انه لم يرافق حجاج المحافظات الجنوبية مراقبا من الهيئة، فإنه لم يتسن لها الاطلاع على عملية إسكان حجاج المحافظات الجنوبية أو التعليق عليها.

القسم الخامس: خدمات هيئة الحج الأخرى في المملكة العربية السعودية

أولاً: في المحافظات الشمالية (الضفة الغربية)

١. حول الخدمات الطبية والصحية للحجاج

فيما يتعلق بالبعثة الطبية المرافقة لحجاج المحافظات الشمالية، لاحظ مراقب الهيئة ما يلي:

- أن البعثة تعتمد في الخدمات التي تقدمها ولو بشكل جزئي على الأدوية التي تحملها معها من فلسطين إلى السعودية، وهذا بدوره كلفها عناء كبيراً أثناء النقل إلى السعودية، واخذ من الحيز المخصص لنقل الحجاج، حيث تم تحميل جزء من هذه الأدوية في مقاعد الحافلة التي أقلت أعضاء البعثة الطبية.

- أفاد احد مبعوثي البعثة الإعلامية^{٦٧} لمراقب الهيئة أن احد الحجاج زوّده بنوعين من الأدوية منتهية الصلاحية،^{٦٨} وقال هذا الحاج أن البعثة الطبية الفلسطينية هي من زوده بهذه الأدوية. ولدى إطلاع مراقب الهيئة على هذه الأدوية والتأكد من التاريخ الموجود عليها تبين بالفعل أنها منتهية الصلاحية منذ عدة أشهر، ولدى متابعته للموضوع مع المسؤولين في البعثة الطبيه في مكة- السعودية، أفادوا^{٦٩} بأن هذا الكلام غير دقيق، فالبعثة الطبية ومنذ أن تم وضع مقرها في هذا المكان في مكة،^{٧٠} وجدت عشرات الكراتين التي احتوت على أدوية منتهية الصلاحية، وهي موجودة حسب ما علمنا منذ زمن البعثة الطبية التي كانت في العام الماضي، وقمنا بإبلاغ المسؤولين في هيئة الحج والعمرة الفلسطينية عنها، وطلبنا أن يقوموا بحملها بعيدا عن محيط مقر البعثة، غير أن هيئة الحج لم تقم بإتلافها وأبلغتنا بوضع بطاقات على هذه الأدوية تفيد بأنها غير صالحة للاستعمال، وهذا ما تم بالفعل، لكن يبدو أن بعض الحجاج الذين يراجعون البعثة، اخذوا من هذه الأدوية بأنفسهم ودون مراجعة البعثة، واعتقدوا أن هذه الأدوية صالحة لأنها موجودة بالقرب من مقر البعثة الطبيه، ودون

⁶⁷ السيد نعيم سويلم/ مراسل هيئة الإذاعة الفلسطينية في محافظة قلقيلية.

⁶⁸ هذان النوعان هما: سبروماكس وسيكلور م.م (سيغاكلور ٣٧٥).

⁶⁹ د.محمد صبح/ وزارة الصحة.

⁷⁰ في أحد العمارات المستأجرة للحجاج في مكة المكرمة.

الانتباه إلى الإشارة الملصقة على كرتين الأدوية، والتي تفيد بعدم صلاحيتها.⁷¹

- يلاحظ أن هيئة الحج والعمرة لا تقوم بوضع إشارات تعريفية للحجاج في كل عماره بمكان وجود البعثة الطبية الأمر الذي حد من قدرة البعثة على تقديم خدماتها لعدد من الحجاج الذين لم يتمكنوا من معرفة مكان وجود البعثة. فمثلاً، أفاد أكثر من حاج لمراقب الهيئة انه لم يجد البعثة الطبيه لدى مراجعتهم لأحد مقراتها في المدينة المنورة، وعلّموا أنهم انتقلوا إلى مقرهم في مكة وبدون علم أو معرفة إدارة هيئة الحج الموجودة في المدينة، واضطر إلى الذهاب إلى مستشفيات أخرى هناك لأن حالتهم لم تكن تسمح بالبحث عن مقر آخر للبعثة الطبية هناك.

٢ . حول خدمات الإرشاد الديني للحجاج

فيما يتعلق بخدمات الإرشاد الديني، لاحظ مراقب الهيئة أن هذه الخدمات لا تزال بحاجة إلى تنظيم أعمق مما هي عليه الآن. إذ لم يصدر عن هيئة الحج أية نشرات تعريفية مكتوبة، تتضمن إرشادات عمل موحدة للمرشدين وما يجب عليهم القيام به والخدمات التي يجب أن يؤدوها للحجاج أثناء ذهابهم إلى المملكة العربية السعودية ووجودهم فيها، وخاصة مع توزيع العديد من النشرات الإرشادية

⁷¹ لاحظ مراقب الهيئة أن هناك ما لا يقل عن ثلاثين كرتونة ملبنة بالأدوية موجودة في الممر المحاذي للشقة التي كانت تستخدم كمقر للبعثة الطبية، وقد وضعت عليها إشارات تفيد إن هذه الأدوية غير صالحة للاستخدام ومنتهية الصلاحية.

على كافة حجاج العالم في السعودية، غير أن هذه النشرات لا تكون موحدة المعلومات والآراء.

كما أفاد العديد من الحجاج الذين التقى بهم مراقب الهيئة بأن "المرشد لا نراه إلا في الحافلة عند الركوب" في الذهاب والإياب. هذا بالإضافة إلى المشكلات الأخرى الناجمة عن عدم معرفة الحجاج بالآليات الواضحة لأداء الشعيرة الدينية، وتستدعي حضور المرشد الديني ليس فقط في الحافلة التي نقل الحجاج.

٣ . خدمات الإعلام للحجاج

نفذت البعثة الإعلامية التابعة لإذاعة صوت فلسطين جملة من اللقاءات مع عدد من حجاج المحافظات الشمالية.

٤ . حول خدمات شركات الحج

فيما يتعلق بالخدمات المقدمة من شركات الحج للحجاج المسجلين لديها، لم تسجل الهيئة ملاحظات على الخدمات المقدمة من هذه الشركات، ولكن يعتقد البعض أن هناك مبالغة في الثمن المدفوع لهذه الشركات (٦٠ دينار عن كل حاج) بالمقارنة مع الخدمات التي تقدمها هذه الشركات، وأن بالإمكان أن تقوم هيئة الحج بطرح عطاء مستقل لأداء هذه الخدمات الإضافية كمثال عطاء نقل الحجاج وعطاء السكن، ويعتقد أن بالإمكان أن لا تتجاوز تكلفة هذه الخدمات ٢٠ ديناراً.^{٧٢}

⁷² أفاد بذلك متعهد سكن الحجاج لمراقب الهيئة في مكة المكرمة.

ثانياً: في المحافظات الجنوبية (قطاع غزة).

١. حول الخدمات الطبية والصحية للحج

قدّر رئيس البعثة الطبية الفلسطينية^{٧٣} عدد الحجاج الذين تم تقديم علاج لهم بحوالي الـ ٢٠٠٠٠ حاج، معظمهم من الحجاج الفلسطينيين، وبعضهم من حجاج الدول العربية والإسلامية الأخرى.^{٧٤} وكانت معظم الأمراض المعالجة هي أمراض الجهاز التنفسي وخاصة التهاب الحلق، وكذلك آلام المفاصل، تشقق الأقدام، التسلخات الجلدية (الصمات)، الأمراض المزمنة (السكر، الربو، الضغط). وقد تم تحويل حوالي ١٠٠ مريض من الحجاج الفلسطينيين للمستشفيات السعودية، والتحويلات معظمها لحجاج يعانون من أمراض القلب والجلطات أو الذبحة الصدرية، هذا بالإضافة إلى عدة حالات تعرضت إلى كسور واحتاجت لعمليات جراحية، وجميعها كانت تحتاج إلى إقامة في المستشفيات للمتابعة والعلاج.

وكانت البعثة الطبية سواء في المحافظات الجنوبية أو الشمالية قد حملت معها إلى المملكة العربية السعودية مجموعة من الأدوية والمستلزمات الطبية. بينما حصلت على الجزء الآخر من الأدوية من تبرعات بعض الشركات والمؤسسات السعودية، حيث شكلت هذه الأدوية ما نسبته ٥٠% من مجمل الأدوية التي توفرت لدى البعثة.

⁷³ يشار إلى أن رئيس البعثة الطبية كان رئيساً للبعثة الطبية لحجاج المحافظات الجنوبية والشمالية معاً، وبالتالي فإن ما صرح به لا يخص البعثة الطبية في المحافظات الجنوبية.

⁷⁴ لقاء الهيئة مع رئيس البعثة الطبية في مدينة غزة بتاريخ ٢٠٠٧/٢/٨.

وبحسب رئيس البعثة، فقد كان للبعثة الطبية ثلاث عيادات مركزية في المدينة المنورة، وأربع عيادات في مكة المكرمة، هذا بالإضافة إلى توفر عيادة متنقلة في كليهما (وهي عبارة عن سيارة إسعاف، طبيب، ممرض، أدوية، مستلزمات طبية)، وقد بلغ عدد سيارات الإسعاف التي توفرت لدى البعثة أربع سيارات مع سائقها من خلال سفارة فلسطين بالسعودية. كما وفرت السفارة الفلسطينية أيضاً منسقاً للبعثة من الأشخاص المقيمين بالسعودية. غير انه لم يكن هناك من مواقع للبعثة الطبية في كل من مشاعر عرفات ومنى، وذلك لقرار وزارة الصحة السعودية بتغطية العلاج لكافة الحجاج من خلال المقرات والمراكز الطبية السعودية التي أقامتها الوزارة في تلك الأماكن.

وقد حدد رئيس البعثة الطبية أهم المشكلات التي واجهت البعثة في الآتي:

- قلة عدد أعضاء البعثة الطبية هذا العام مقارنة بالسنوات السابقة حيث انخفض عدد أعضاء البعثة بما يوازي النصف، وهذا أدى بدوره إلى إرهاق أعضاء البعثة الطبية في تقديم الخدمات للحجاج، لذلك نقترح زيادتها حتى يتم تقديم خدمات أفضل.
- لم يتم تجهيز مقرات البعثة الطبية قبل وصول البعثة، ونقترح أن يقوم مجموعة من أعضاء البعثة بالسفر إلى السعودية قبل بداية وصول الحجاج بوقت كافي، ليقوموا بتجهيز مقرات البعثة، وتوفير الناقص من الأدوية والتجهيزات الطبية، وذلك حتى لا تستغرق البعثة من وقتها الكثير في عمل الإجراءات التحضيرية.

- نقص العنصر النسائي ضمن أعضاء البعثة، حيث لم يتجاوز عددهن الإجمالي الثلاث نساء، طبية وممرضتين، لذلك لا بد من زيادة عددهن خصوصا وأن عدد كبير من الحجاج هو من النساء.
- افتقار أعضاء البعثة للخبرة، وسبب ذلك أنه يتم كل عام اختيار أعضاء جدد. لذلك، لا بد أن يتم تحديث أعضاء البعثة كل عام بشكل جزئي وليس بشكل كامل، بحيث تضم البعثة عدد من الأعضاء الذين سبق وان شاركوا في البعثة في سنوات سابقة، وذلك لنقل خبراتهم إلى الأعضاء الجدد في البعثة.
- عدم توفر سجل طبي للحجاج المرضى وخصوصا المرضى المزمنين مما أدى إلى صعوبة التشخيص.
- كان هناك عددا من المرضى الذين يعانون من أمراض مزمنة كالسرطان والفشل الكلوي والجلطات الدماغية ولم يتوفر لدى البعثة الترتيبات الكافية لمواجهة مثل هذه الحالات ومتابعتها.

٢. حول خدمات الإرشاد الديني للحجاج

لم تتمكن الهيئة من تسجيل أي ملاحظات بهذا الخصوص، لأنها لم ترافق حجاج المحافظات الجنوبية.

٣. خدمات الإعلام للحجاج

بحسب المعلومات التي تمكنت الهيئة من الحصول عليها رغم عدم مرافقتها لحجاج المحافظات الجنوبية، قامت الفصائية الفلسطينية بتغطية الحج إعلامياً عبر التقارير الصحفية المكتوبة والمسموعة

والمرئية، ونقل رسائل يومية بثت عبر الفضائية الفلسطينية والتلفزيون الفلسطيني من الحجاج إلى ذويهم مدتها ثلاثين دقيقة.

٤ . حول خدمات شركات الحج

بحسب ما أفادنا به مدير الإعلام و العلاقات العامة في هيئة الحج في المحافظات الجنوبية، فإنه لم تسجل هيئة الحج أية مخالفة بشأن شركات نقل الحجاج خلال موسم الحج لهذا العام. ولم يتسن للهيئة تسجيل أي تعليق على تلك الشركات.

خاتمة / استنتاجات وتوصيات

استنتاجات

من أهم الاستنتاجات التي يمكن تسجيلها على موضوع الحج بحسب ما جاء في هذا التقرير ما يلي:

١. لم تستقر الحكومة على حال واحدة في إدارة عملية الحج، فتارة تدير عملية الحج من خلال وزارة الأوقاف، وتارة أخرى من خلال هيئة الحج والعمرة التابعة لمجلس الوزراء، وتارة يتم "ضم" هيئة الحج والعمرة إلى وزارة الأوقاف.

٢. من الناحية القانونية، هناك رئيس ومجلس إدارة واحد لهيئة الحج والعمرة. ولكن من الناحية العملية، وعلى الرغم من توقيع اتفاق واحد عن محافظات السلطة الوطنية مع السلطات السعودية فيما يتعلق بالعدد الإجمالي المخصص لها وعدد أفراد البعثة الرسمية وخلاف ذلك من الأمور، إلا أن هناك اختلاف واضح في عملها. فهیئة الحج والعمرة في المحافظات الجنوبية تعمل وفق أسس وإجراءات عمل مختلفة عن عمل هيئة الحج في المحافظات الشمالية في الآلية المتبعة في تسجيل الحجاج، وآلية اختيارهم، وإجراءات نقلهم من وإلى السعودية، وإجراءات إسكانهم، وإجراءات اختيار أعضاء البعثة الرسمية.

٣. قامت هيئة الحج بمجموعة من الإجراءات التحضيرية لعملية الحج، فتم طرح عطاء لإسكان الحجاج وعطاء آخر لنقلهم من وإلى السعودية، وتم ترخيص وتأهيل عدد من شركات الحج والعمرة التي سجل لديها الحجاج، وتوقيع اتفاقية مع

الشركات المرافقة للحجاج على الخدمات المقدمة منها للحجاج، واختيار البعثة الرسمية المرافقة للحجاج.

٤. رافق الحجاج إلى السعودية حوالي ١٦١ مرشدا دينيا، غير انه لم يتوفر لدى هيئة الحج أية أسس أو شروط واضحة ومكتوبة عن آلية اختيار المرشدين الدينيين الذين سيرافقون الحجاج، كما لا يوجد أية قواعد مكتوبة تحدد الأسس التي يعمل بموجبها هؤلاء المرشدين.

٥. تم تحديد العدد الأكبر من المواطنين الذين شاركوا في موسم الحج لهذا العام من مجموع المواطنين المسجلين وفق نظام القرعة العامة. ووفق هذا النظام، ليس هناك حصة من المقاعد لكبار السن وحصة أخرى لغيرهم، وإنما تتم القرعة العامة على جميع المسجلين ودون الأخذ بأية اعتبارات.

٦. تم الإعلان عن أن المعيار الذي يتم وفقه تحديد عدد حجاج كل قرية أو مدينة أو محافظة، هو منح تأشيرة حج واحدة لكل ألف مواطن بحسب التقديرات السكانية الرسمية الصادرة عن جهاز الإحصاء المركزي. هذا على الرغم من أن عدد تأشيرات الحج التي منحت لأراضي السلطة الوطنية تساوي ١٥,٠% من عدد السكان وليس ١,٠%. كما لوحظ أن هذا المعيار لم يطبق على كل المناطق بالتساوي، وإنما حصلت بعض المناطق على عدد من تأشيرات الحج أكبر من النسبة المعلن عنها والبالغة تأشيرة حج واحدة لكل ألف مواطن، كما لم يؤخذ في الاعتبار أن هناك بعض المناطق التي كان فيها عدد كبير من أتباع الديانات الأخرى التي لا تحج إلى مكة المكرمة.

٧. لم يتم اعتماد نظام القرعة في تحديد المواطنين المشاركين في موسم الحج لهذا العام على منحة خادم الحرمين الإضافية في المحافظات الشمالية، وإنما تم الاختيار وفق أسس أخرى غير مكتوبة.

٨. هناك ما يزيد عن ٢٠ % من الحجاج شاركوا في موسم الحج لهذا العام ليس على أساس نظام القرعة العامة المتبع لدى هيئة الحج والعمرة، وإنما تم اختيارهم وفق أسس إنسانية أو مرضية أو غير ذلك. وبالتالي، أن عدم وضوح وإعلان الإجراءات التي تم وفقها اختيار قسم كبير من الحجاج قد يشكك في مصداقية عملية الاختيار، ويحدّ من القدرة على مراقبة درجة الشفافية والنزاهة في إجراءات الاختيار.

٩. يلاحظ بأن هيئة الحج طبقت أسسا غير عادلة في اختيار عدد من المواطنين المشاركين في أداء الحج لهذا العام، وخصصت "كوتات" معينة لبعض الجهات الرسمية (مكتب رئيس السلطة الوطنية، رؤساء بلديات، ...إلخ) وفق أسس غير واضحة وغير مكتوبة. كما لا يوجد لدى هيئة الحج تعليمات مكتوبة تحدد الآليات المتبعة في تحديد الحالات المرضية، أو الحالات الإنسانية أو الحالات الأخرى.

١٠. خصص في المحافظات الشمالية حوالي ١٢ تأشيرة حج للعاملين مع متعهد سكن الحجاج، و١٢ تأشيرة للعاملين مع متعهد نقل الحجاج، وما يقرب من ٩٠ تأشيرة لإداري شركات الحج المرافقة للحجاج، لكن علمت الهيئة أن بعض من شركات الحج لجأت إلى بيع هذه التأشيرة إلى حجاج عاديين وبأسعار مرتفعة، إضافة إلى أن بعض هذه الشركات

لجأت إلى الدفع لبعض الحجاج لتحفيزهم للتسجيل لديها، وبالتالي تكمل عدد ٥٠ حاجاً حتى تحصل على تأشيرة إداري.

١١. لم يلتزم متعهد نقل الحجاج من وإلى السعودية في المحافظات الشمالية بعدد من الشروط الواردة في كراسة العطاء الموقع عليها، مثل عدم توفير سائق احتياطي لكل حافلة، عدم توفير حافلة احتياطية، عدم تشغيل الحمامات أو التدفئة الموجودة في بعض الحافلات.

١٢. لم يلتزم متعهد إسكان الحجاج في السعودية في المحافظات الشمالية بعدد من الشروط الواردة في كراسة عطاء سكن الحجاج، مثل تجاوز المسافة المحددة في العطاء بين سكنات الحجاج والحرم المكي، ازدحام بعض بنايات والشقق بالحجاج، عدم توفر بعض الحاجيات في بعض الشقق المخصصة للحجاج. كما لم يتوفر في شقق الحجاج الأدوات المنزلية الضرورية واللازمة للاستخدام اليومي المعتاد.

١٣. لم تطلع الهيئة ولم تدع من قبل هيئة الحج والعمرة للمشاركة في عملية ترسية عطائي نقل وإسكان الحجاج في المحافظات الشمالية والجنوبية، وعلمت أن من رسى عليه عطاء نقل الحجاج وكذلك عطاء إسكان الحجاج في المحافظات الجنوبية كان قد رسى عليه العطاء لسنوات كثيرة سابقة.

توصيات

- من أجل تقديم خدمات أفضل للحجاج، توصي الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، كمؤسسة وطنية لحقوق الإنسان، بما يلي:
1. ضرورة أن تقوم الحكومة بإجراء الدراسة اللازمة لتحديد الوسيلة المناسبة لإدارة قطاع الحج، وتحديد فيما إذا كانت الوسيلة الأفضل لإدارة هذا القطاع من خلال وزارة الأوقاف أو من خلال مؤسسة مستقلة تتبع مجلس الوزراء أو احد الوزارات.
 2. ضرورة أن يتم توحيد إجراءات العمل المتعلقة بالحج بين المحافظات الجنوبية والمحافظات الشمالية للسلطة الوطنية، ولا سيما الإجراءات المتعلقة بنقل وإسكان الحجاج، تسجيلهم، واختيارهم.
 3. ضرورة العمل على وضع إجراءات عمل مكتوبة وواضحة فيما يتعلق بكافة الأمور المتعلقة بعملية الحج، وبخاصة وضع التعليمات المحددة للإجراءات المتبعة في اختيار الحجاج، اختيار الحالات المرضية، تحديد الجهات الرسمية التي تتدخل في عملية الاختيار وأسس هذا التدخل، الجهات الرسمية وغير الرسمية التي يخصص لها عدد من تأشيرات الحج، التعليمات التي تحدد آليات اختيار المرشدين الدينيين وتحدد كذلك إجراءات وتفاصيل عملهم.
 4. ضرورة أن تقوم الجهات المسؤولة بوضع آلية مكتوبة وأكثر عدالة في اختيار المواطنين الذين يشاركون في الحج، بحيث تضمن هذه الآلية أمرين على الأقل، الأول: أن تعطى الأولوية لمن كان الأسبق في إبداء رغبته في الحج، فليس من

المعقول أن يسمح لمواطن بالحج رغم انه سجل في هذا العام، ويحرم آخر رغم انه كان قد أبدى رغبته في الحج منذ خمسة أعوام، والأمر الثاني: أن تعطى الفرصة للمواطنين بحسب السن، بحيث يتم إعطاء كبار السن فرصة اكبر من صغار السن، وذلك لان معدلات الوفيات بين كبار السن أعلى منها عند صغار السن.

٥. ضرورة أن تطبق الآلية المعتمدة في اختيار المواطنين الذي سيؤدن الحج في كل موسم على كافة المواطنين الذين يتم اختيارهم لأداء الحج، سواء أولئك الذين يتم اختيارهم في القرعة العامة ضمن الحصة الأساسية لمناطق السلطة الوطنية أو الذين يتم اختيارهم ضمن أي حصة إضافية على الحصة الرسمية.

٦. من أجل تحقيق أعلى قدر من تكافؤ الفرص بين كافة المواطنين في الحصول على تأشيرة لأداء الحج، فانه من الضروري إعادة النظر في النسبة المعتمدة في تحديد عدد تأشيرات الحج المخصصة لكل منطقة، والبالغة تأشيرة واحدة لكل ١٠٠٠ مواطن، ورفع هذا العدد لكل منطقة إلى ما يوازي حصتها الحقيقية بالنظر إلى عدد التأشيرات التي تحدد للسلطة الوطنية من المملكة العربية السعودية، كذلك إعادة النظر في النسبة المعطاة للمناطق التي يكثر فيها أتباع الديانات الأخرى الذين لا يحجون إلى السعودية.

٧. ضرورة إيجاد الوسيلة المناسبة التي تمكن من تقديم خدمة نقل وإسكان أفضل للحجاج وفي نفس الوقت الاستفادة من الامتيازات التي يمكن أن تقدمها الشركات الأخرى، وإلا لما كان هناك من داعي لطرح عطاءات لنقل وإسكان الحجاج

كل عام، ولما كان هناك من فائدة من وضع قانون العطاءات للأشغال الحكومية.

٨. من أجل توفير خدمات سكن أفضل وأقرب من الحرم المكي، فإنه من الضروري البحث في إمكانية توفير مستويين من السكن للحجاج، حتى وإن اختلفت رسوم الحج.

٩. ضرورة وضع الأسس والشروط الواضحة والمكتوبة المحددة لآلية اختيار المرشدين الدينيين الذين يرافقون الحجاج، وقواعد مكتوبة تحدد الأسس التي يعمل بموجبها هؤلاء المرشدين والخدمات التي يقدمونها للحجاج.

١٠. ضرورة أن تنظم عملية تقديم الخدمات الطبية للحجاج بشكل أفضل، وبصورة خاصة من الضروري أن تقوم الجهات الرسمية الفلسطينية بالتنسيق مع الجهات الرسمية السعودية من أجل توفير كافة الأدوية الأساسية التي يحتاجها الحجاج، وكذلك أن يتم وضع نظام عمل مكتوب تعمل بموجبه البعثة الطبية، وأسس مهنية لاختيار أعضاء البعثة الطبية الذين يرافقون الحجاج في كل عام، بحيث يبقى جزء من أعضاء البعثة المشاركين في هذا العام في العام الذي يليه، وذلك من أجل نقل خبرتهم إلى الأعضاء الجدد.

١١. من أجل تقديم خدمات إدارية أفضل للحجاج، فإنه من الضروري أن يتم البحث في طرح عطاء متكامل للخدمات الإضافية التي يحتاجها الحجاج في طريقهم لأداء الحج، على أن لا يسمح بالتقدم لهذا العطاء إلا لشركات الحج والعمرة العاملة فعلاً منذ مدة طويلة.

١٢. ضرورة العمل على وضع الضوابط الكافية التي تحد من بيع أو التصرف بتأشيرات الحج التي يحصل عليها متعهد السكن

- ومتعهد النقل والتأشيرات التي تحصل عليها شركات الحج والعمرة للإداريين العاملين معها عن كل خمسين حاجاً.
١٣. من أجل الحد من التجاوزات التي قد تحدث في عملية استبدال الحجاج غير الراغبين في الحج بغيرهم من الحجاج، فإنه من الضروري أن تتوقف هيئة الحج والعمرة عن استبدال أي حاج بغيره، وأياً كانت مبررات ذلك.
١٤. من أجل الوصول إلى قدر أعلى من الشفافية والنزاهة، فإنه من الضروري أن تقوم الجهات الرسمية القائمة على إدارة عملية الحج بإشراك الهيئة في عملية الرقابة على عملية الحج في المحافظات الجنوبية والشمالية، وفي كافة إجراءات عملية الحج، كالإجراءات المتعلقة بفرز عطاءات السكن والنقل وعطاء الخدمات الإضافية الموصى به.